العلاقات الكويتية ـ البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها ١٩٤٦ - ١٩٥٤

نجاة عبد القادر الجاسم*

* حصلت على الدكتوراه في تاريخ الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ـ جامعة عين شمس ، سنة ١٩٧٦ .
تعمل أستاذة مساعدة في قسم التاريخ ـ جامعة الكويت .

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقات الكويتية الإنجليزية خلال فترة من أهم فترات تاريخ الكويت، وذلك في أعقاب تصدير البترول الكويتي في يونيه ١٩٤٦ . وقد كان التحول شبه جذري على مجمل الحياة في الكويت .

ونظرا لأهمية الكويت الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية ، فقد حاولت الحكومة البريطانية تدعيم نفوذها فيها، وبذلت عدة محاولات لإقناع الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت (١٩٢١ ـ ١٩٥٠) بقبول تعيين مستشار بريطاني، ولكن الشيخ أحمد الجابر رفض ذلك، وكررت تلك المحاولات مع خلفه الشيخ عبد الله السالم .

لقد كانت الحكومة البريطانية تهدف من سياستها تجاه الكويت إلى الاحتفاظ بأكبر قدر من النفوذ، وضمان إدخال القدر الكافي من الإشراف المالي البريطاني على دخل الكويت، لتجنب الإضرار بمصالح منطقة الاسترليني، كما كانت قلقة من نشاط العناصر القومية في الكويت، واتجاه السلطات الكويتية نحو إرساء عقود التنمية على الشركات العربية .

تمهيد[1]

منذ أن دلت عمليات الحفر الأولية على وجود البترول في أراضي الكويت بكميات تجارية خلال ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ ، ازدادت أهمية الكويت خاصة بالنسبة لبريطانيا، في الوقت الذي كانت فيه اتفاقية الحماية التي عقدها الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥) في يناير سنة ١٨٩٩ هي المحور الذي تدور حوله العلاقات الكويتية البريطانية، حيث جعلت هذه الاتفاقية الحكومة البريطانية مسئولة عن الشئون الخارجية للكويت، دون أن تعطيها حق التدخل في الشئون الداخلية، التي ظل الحاكم مستقلا بها. ولكن مما لا شك فيه أن وضع بريطانيا المتفوّق في منطقة الخليج العربي، وبساطة أسلوب الحياة المعيشية ، وكذلك السياسية في إمارات الخليج العربي ومنها الكويت، كل ذلك أتاح الفرصة للسلطات البريطانية كي تتدخل في الشئون الداخلية لهذه المنطقة .

وقد كان الحاكم في أغلب الأحيان يطلب النصيحة والمشورة البريطانية في كثير من القضايا، فكانما أصبح تقديم النصيحة حقا تقليديا اكتسبته بريطانيا بالممارسة ، إلا أنها كانت في أغلب الأوقات ـ بالنسبة للكويت ـ حريصة على عدم التدخل في شئونها الداخلية بشكل علني. ولكن كلما ازداد إنتاج البترول في الكويت واتسع تضاعف الاهتمام والتدخل البريطاني في شئونها.

كانت الحكومة البريطانية مكتفية بالوكالة السياسية البريطانية بوصفها ممثلة لها في الكويت منذ أغسطس ١٩٠٤ . ولكن بعد اكتشاف البترول والبدء في تصدير أول شحنة منه للخارج في ١٩٤٦ لم تعد هذه الوكالة كافية لرعاية المصالح البريطانية ومتابعتها، ومراقبة تطور الأوضاع في هذه الإمارة، التي كانت الإدارة الحكومية فيها تتسم بالبساطة التي لم تعد تتناسب مع التغير الذي أحدثه اكتشاف البترول والبدء باستغلال عوائده، فكانت هناك بعض الدوائر الحكومية، مثل المعارف والبلدية والجمارك وغيرها ، التي يؤمن دخلها من الجمارك حيث لها نسبة معينة، وكان لكل من المعارف والبلدية مجلس يرأسه نواب عن الحاكم من أفراد الأسرة الحاكمة، ولكن باقي الدوائر مثل المالية والأمن العام والقضاء والجمارك لم يكن لها مجالس . . وكان لهذه الدوائر مدير من أفراد الشعب.

ولكن هذه الأوضاع الإدارية البسيطة لم تعد تتناسب مع النمو السريع في دخل الكويت، وكان لا بد من تطوير الجهاز الحكومي . ولكن تطويره ودعمه بالعناصر الكويتية كان يتطلب بعض الوقت، نظرا لقلة أعداد الكوادر الوطنية المتعلمة، التي تستطيع إدخال إدارة علمية فنية متخصصة . فقد كانت الكويت بحاجة إلى خطة شاملة للتنمية . وهنا برز دور بريطانيا، التي كانت حريصة على إدخال رقابة وتوجيه بريطانيين على الإدارة الحكومية والحكم بشكل عام في الكويت، وذلك من خلال تعيين مستشار بريطاني، وخاصة أن الكويت أخذت تشهد موجات من الهجرات العربية والأجنبية إليها، مما أدى إلى تعريض خصائص المجتمع الكويتي والشخصية الكويتية إلى التغير، بسبب هذه الجماعات، وكذلك بسبب الثروة الهائلة التي بدأت تؤثر على المجتمع الكويتي. وفي نفس الوقت، أصبحت الكويت أهم مناطق الاسترليني، فكان يهم الحكومة البريطانية أن تودع الحكومة الكويتية أكبر عائداتها من إنتاج النفط في بنوك بريطانيا، لاستثمارها والاستفادة منها في تحقيق رفاهية الشعب البريطاني. لقد كان هذا

أهم أهداف الحكومة البريطانية في تلك الفترة، بالإضافة إلى غيره من الأهداف والتطلعات الأخرى كما سنرى في سياق البحث .

موقف الشيخ أحمد الجابر من اقتراح تعيين مستشار

جاءت أولى الخطوات في سبيل تقوية النفوذ البريطاني في الكويت والاشراف على سير الأمور في هذه الإمارة، من خلال اقتراح بريطاني بتعيين مستشار لحاكم الكويت، سواء كان مستشارا يهتم بكل الشئون، أم مستشارا ماليا فقط .

وفي أعقاب حل المجلس التشريعي الأول ديسمبر ١٩٣٨، وإجراء انتخابات المجلس التشريعي الثاني في نفس الشهر، اقترح الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (الكابتن دجوري - de Goury -) تعيين مستشار في الكويت ، سواء بصفة مؤقتة أم دائمة . ولكن الشيخ أحمد الجابر رفض هذا العرض موضحا أنه إذا احتاجت حكومة الكويت في المستقبل إلى مستشار لأية دائرة من دوائرها فإنه سيراجع السلطات البريطانية في الأمر، ويسترشد برأي الوكيل السياسي. أما بالنسبة للاقتراح الآخر الخاص بانتداب خبير بريطاني لتنظيم الجمرك،فقد بيّن الحاكم أنه لا يرى ما يدعو في ذلك الوقت لانتداب خبير، ولكن إذا اقتضى الأمر فسيكون لإرشادات المقيم البريطاني في الخليج الاعتبار الأول في تعيين مثل هذا الخبير (I.O.L, No 8/1511/39, 1946) .

ولكن منذ ذلك التاريخ لم تتوقف السلطات البريطانية في الخليج العربي، وبتعليمات من الحكومة البريطانية، عن محاولاتها في إقناع حاكم الكويت بضرورة الموافقة وأهميتها على تعيين مستشار خاص للشئون المالية .

وبهذا الصدد، نود أن نشير إلى أن مواقف حكام المنطقة من فكرة تعيين مستشارين كانت متفاوتة؛ فسلطان مسقط ، طلب في عام ١٩٤٨ من بريطانيا تعيين مستشار بريطاني للشئون الخارجية، وفي البحرين كان البريطاني (بلجريف Palagrave) مستشارا منذ ١٩٢٦، وقد جمع بين يديه كل السلطات، واستطاع كسب صداقة حاكم البحرين. وقد أصبح بلجريف دكتاتورا. وكانت السلطات البريطانية تدرك وتعترف أن الأهالي في البحرين غير راضين عنه، إذ إنه كان يتعرض إلى نقد عام لإخفاقه في تحقيق الإصلاح الاجتماعي والإداري والتنمية الاقتصادية. وخشيت هذه السلطات أن يتحول النقد إلى الحكومة البريطانية. وكانت السلطات البريطانية تنظر بقلق إلى يقظة الشعوب العربية التي أخذت تنمو وتنتشر نحو إمارات الخليج العربي. وتوقعت مجيء الوقت الذي يطلب فيه أهالي البحرين أن تصبح السلطة في أيديهم. ولذا فإنها رأت أنّ من الأفضل أن تقوم بذلك بإرادتها وليس من جراء مطالبة عامة أو ضغط من الأهالي .

موقف مكتب الشرق الأوسط البريطاني

ولما كان اتجاه السياسة البريطانية نحو مستعمراتها والشعوب الخاضعة تحت حمايتها هو إعطاؤها مزيدا من الاستقلال، «فإن المكتب لم يكن يرى أن التحرك في اتجاه مضاد سيحظى بالنجاح في البلاد العربية، وأنه مهما كان شعور حاكم او اثنين من الحكام بالنسبة لبريطانيا فإنه لا بد أن ينمو الشعور بضرورة التخلص من الحكم الغربي والاستقلال عنه ، ولا تستثنى إمارات الخليج العربي من ظهور هذا الشعور. ومن هنا لا يكفي فرض مستشارين بسلطة تنفيذية محددة، بل لا بد من تعيين مستشارين تعهد إليهم ممارسة السلطة معتمدين على قوة شخصياتهم وتجاربهم، إلا أن هناك شكا من حكمة الإلحاح في هذه النقطة على الحكام، فقد يؤدي ذلك إلى صيحة قوية ضد التحكم البريطاني والإمبريالية البريطانية .

أما بالنسبة للكويت، فإنه في حالة اقتناع حاكم الكويت بتعيين مستشار، لا بد من التغلب على معارضة مستشاريه المحليين ومقاومتهم، خاصة أنه ليس د كتاتوراً، وله نظام متقن لاستشارة كبار الشخصيات، وعلى اتصال وثيق بالمشاعر الشعبية، فالأفضل الضغط على الحاكم ولكن ليس بقوة، حيث إنه لم يسبق للكويت أن وافقت على تعيين مستشار، وأن الحاكم والشعب يعلقون أهمية كبيرة على استقلالهم، ولدى الحاكم خطط لإصلاح المدينة وإقامة المباني والمستشفيات والمدارس، وإذا فرض عليهم فلن يتعاونوا معه، وبالتالي لن تكون لوجوده في بلادهم فائدة».

أما القضية الهامة فتكمن في كيفية إنفاق العوائد النفطية، مع ضرورة أن تكون لها ـ أي لبريطانيا ـ سيطرة وإشراف على عمليات الإنفاق، وكان رأي المكتب أن مشروعات تخطيط المدينة وتنميتها ستمتص جزءا من العائد، ولكن من غير المتوقع أن تجاري هذه النفقات التزايد في حجم دخل النفط، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى مستشار مالي في الكويت ، لكي يمنع وقوع أخطاء جسيمة (P.R.O/F.0.371/ 68319, 8th April, 1948) .

وكانت الكويت قد شهدت في تلك الفترة حركة عمران بإنشاء بعض المرافق العامة، إذ افْتُتِحَ مستشفى جديد، وتم شق بعض الطرق الجديدة في المدينة (مجلة كاظمة ، ١٩٤٩ : العدد السابع) .

ولكن ظهرت مشكلة عدم وجود خبرات إدارية وفنية وعلمية متخصصة تتناسب مع الثروة الهائلة من النفط. وكان الشيخ عبد الله السالم ولي العهد آنذاك هو المسئول عن المالية (ولا يؤيد تعيين مستشار مالي)، ولم تكن السلطات البريطانية تطمئن له، فقد قال عنه المقيم السياسي إنه زعيم المعارضة، حيث كان رئيس أول مجلس تشريعي في الكويت في ١٩٣٨. ومن ناحيتها،كانت السلطات البريطانية قلقة من جرّاء موقف ولي العهد، كما أنها كانت تريد ألاّ يتسلم الشئون المالية شخص لا تطمئن إليه. ففي عام ١٩٤٤ سعت لدى حاكم الكويت لكيلا لا يتسلم الشيخ فهد السالم الصباح شقيق ولي العهد الشئون المالية في أثناء غيابه خارج المدينة، لصغر سنه وطموحه. وقد جاء اهتمام السلطات البريطانية

هذا نظرا لأنه كان من المتوقع أن تتسلم الكويت مبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ روبية من شركة بترول الكويت، فكان يرى الوكيل السياسي أن الحاجة أصبحت ماسة إلى تعيين مستشار مالي. . لأن الكويت أصبحت بحاجة إلى وضع ميزانية مناسبة، فاقترح ـ بناء على بعض الاعتبارات للمصلحة البريطانية ـ أن يتم تعيين خبير مالي عربي من سوريا أو مصر شريطة أن يكون من المؤيدين لبريطانيا (I.O.L, R1515/217, 4th June, 1946) ، ولكن سنلاحظ بعد ذلك أن السلطات البريطانية بدأت تتخوف من فكرة اتجاه الكويت نحو الاستعانة بالخبرات العربية، خشية أن يؤدي ذلك إلى تقليص نفوذها في الكويت . على أي حال، لم يتم شيء بشأن اقتراح الوكيل السياسي هذا، ومن ثم فقد تقدم المقيم السياسي باقتراح عرضه على حاكم الكويت، مضمونه أنه قد حان وقت إصلاح مالية الكويت بعد أن بدأت حقول البترول بالإنتاج ، فكان جواب الحاكم أنه سيحاول إدخال الإصلاحات المطلوبة، وإذا فشلت محاولاته فسيطلب عندئذ من السلطات البريطانية أن تجد شخصا يساعده في تحقيق ما يريد من إصلاحات. ولكن الإنجليز رغم هذا الموقف الصريح لم يتوقفوا عن الإلحاح على حاكم الكويت من أجل الموافقة على تعيين مستشار، مما دفع الحاكم إلى إبلاغ المقيم السياسي في نوفمبر ١٩٤٧ بأنه يفكر في طلب مستشارين بريطانيين للمالية والجمارك والشرطة، ويسره أن يتلقى قوائم بأسماء المرشحين. وفي شهر مارس ١٩٤٨ أخبر حاكم الكويت المقيم السياسي أنه يريد مستشارا ماليا، ولكنه طلب من السلطات البريطانية ألاّ تتعجل في ذلك. لقد استحسن المقيم السياسي موقف حاكم الكويت، وكان رأيه أن الشيخ أحمد الجابر نجح ـ بعد فترة حكمه الطويلة ـ في إقرار سلطته الشخصية، وتوفير القانون والنظام في الكويت، كما أن قبوله بتعيين طبيب أمريكي للإشراف على الخدمات الصحية في الكويت اعتبر من قبل المقيم السياسي دليلاً على أنه يرغب في الحصول على مساعدة مستشارين غربيين، لتحسين الإدارة في بلاده .

ومع ذلك ، فإن حاكم الكويت يريد التأكد أولا من أن ذلك لن يثير قلاقل في بلاده. وكان المقيم السياسي يفسر تردد الشيخ أحمد الجابر في اتخاذ هذه الخطوة بأنه يعود إلى تدهور مركز الإنجليز على أثر انسحابهم من الهند ومن أماكن أخرى في العالم، وكذلك بسبب ظهور حركات التحرر في البلاد العربية ضد النفوذ والاستعمار الغربي. ومن أجل ذلك فقد رأى أنه لا بأس من استمراره فقط في تذكيره كل شهرين أو ثلاثة ، فكان ينتهز الفرصة بين الحين والآخر ويطرح عليه اقتراح تعيين مستشارين لمساعدته.

والجدير بالذكر أن التركيز كان على تعيين مستشار مالي لا يقيد نفسه في الأمور المالية البحتة ، بل يقدم النصح في كل المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ، وكان رأى المقيم السياسي أيضا ألاّ يكون موظفا تنفيذيا بل مستشارا لا يحاول أن يظهر نفسه وكأنه الحاكم الفعلي كما حدث في البحرين ، ولكن عليه أن يزاول سلطات واسعة في الظل، أ لا يتدخل بين الحاكم والشعب (P.R.O/ F.O.371/ 68319, 17 April, 1948) .

ولكن محاولات الإنجليز لم تفلح في إقناع الحاكم بقبول تعيين مستشار مالي ، وإنما أفلحت في

تعيين أطباء ومشرفة صحية للنساء والأطفال من الإنجليز ، كما طلب الحاكم المزيد من الأطباء من بريطانيا ، ووافق على تعيين ضباط بريطانيين للشرطة يقتصر تعاملهم مع الأشخاص الأجانب الخاضعين لسلطة الوكيل السياسي (P.R.O./ F.O.371/ 68319, 8 April, 1948) .

وكلما ازداد إنتاج البترول وتصديره أدركت الحكومة البريطانية أن اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩ لم تعد تناسب تطور الأوضاع الاقتصادية والثروة الهائلة التي اكتشفت في الكويت، وخاصة أن حاكم الكويت عقد اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة مع شركة البترول الأمريكية المستقلة في ٢٨ يونية ١٩٤٨ ، وبناء عليها يتم دفع ٧٫٢٥ مليون دولار فورا لحاكم الكويت ومبلغ ٦٢٥٫٠٠٠ دولار سنويا حتى يتم العثور على البترول، وعائد قدره ٢٫٥٠ دولار للطن، ويخصص ١٥٪ من أسهم الشركة الفرعية لحاكم الكويت، الذي اعتبر تلك الأموال ملكا لبلاده ، وتعهد بالحفاظ عليها وعدم تبذيرها[٢] . وبسبب ذلك فقد كانت لدى الحكومة البريطانية نية تعيين سكرتير مالي وتجاري للمقيم السياسي في الخليج يقيم في الكويت على أمل تقديم مشورته لحاكم الكويت بشأن الكيفية التي يتم بها إنفاق الدخل الهائل من عوائد البترول (P.R.O./ F.O.371/82003,) .

ولكن السلطات البريطانية لم تتمكن من تعيين مستشار عام أو مالي في الكويت حتى وفاة حاكمها الشيخ أحمد الجابر في يناير ١٩٥٠، وذلك بسبب حرصه على استقلاليته التي كان يتمتع بها (P.R.O./F.O.371/82029, 26th, Feb, 1950) .

موقف الشيخ عبد الله السالم الصباح

تولى الحكم في أعقاب وفاة الشيخ أحمد الجابر في يناير ١٩٥٠ . ومنذ البداية، طلب الوكيل السياسي في الكويت (جاكسن Jaksin) من المقيم السياسي تأخير الاعتراف بحكم الشيخ عبد الله السالم إلى أن يتم اتخاذ قرار بشأن المستشار، ولكي تسنح الفرصة لمن يؤيد هذا التعيين من التجار والوجهاء الكويتيين التأثير على الشيخ عبد الله السالم، على حين كان من رأى المقيم عدم التأخر في الاعتراف بالحاكم الجديد خشية أن يشعر بأن الهدف من هذا الموقف إرغامه على قبول مستشار (P.R.O./F.O.371/82029, 26th, Feb, 1950) .

ولذلك، فإنه في ١٦ فبراير، أي بعد أسبوعين من تولى الحاكم منصبه، أرسلت الحكومة البريطانية اعترافها به، وتبودلت الرسائل بينه وبين المقيم السياسي والوكيل السياسي . وقد أشارت رسالة الحكومة البريطانية إلى الحاكم إلى ضرورة أن يراعي كل المعاهدات والارتباطات السابقة مع الحكومة البريطانية (P.R.O./F.O.371/82029, 16th,Feb, 1950) . وقد أكد الشيخ عبد الله السالم في رده هذا الأمر، مبديا رغبته في استمرار الصداقة بين الكويت والحكومة البريطانية على أساس الحفاظ على هذه الروابط وتقويتها[٣]. وكان المقيم السياسي يرى أن الشيخ عبد الله السالم محبوب لدى عائلته والرأي العام، وهو مخلص ومستقيم، ولا يتأثر بالتملق أو الثراء، وأنه سيتحرك ببطء، وسيبذل كل ما في وسعه

لكي يشارك شعبه في أية إصلاحات سيدخلها أو يقوم بها، وسيسير في تحسين الإدارة العامة للدولة . أما فيما يتعلق بالاستعانة بخبراء من بريطانيا لمساعدته، فإن ذلك يعتمد على المدى الذي يمكن أن يقنع نفسه وغيره من أفراد أسرته والشعب بأن هذا أمر مرغوب فيه (P.R.O./F.O.371/82029, 11th, March, 1950) .

وبعد هذه الرسالة ، بدأت الخطوة الهامة ، وهي محاولة التأثير على حاكم الكويت للحصول على موافقته لتعيين مستشار مالي إنجليزي، فأرسل الوكيل السياسي رسالة إلى الحاكم ، أشار فيها إلى زيادة الموارد البترولية في الكويت ونموها ، وما نتج عن ذلك من زيادة في أعداد السكان ، والحكومة البريطانية مقتنعة بأن الشيخ عبد الله السالم يقدر الحاجة إلى ضمان وتأمين استخدام هذه الأموال من دخل البترول بطريقة تؤدي إلى أكبر قدر من الإصلاح في أحوال السكان. ولكي تؤثر عليه ، حرصت السلطات البريطانية على أن تتضمن الرسالة هذه الجملة «وأن تجعل الكويت تحتل بجدارة مركز الأهمية والتقدم الذي أخذت على عاتقها القيام به». ومن ثم يبدأ الهدف الرئيس من هذه الرسالة ، حيث أشارت إلى أن هذا التطور والتقدم يفرض أعباء ثقيلة على إدارة غير مدربة، لا تستطيع مواجهة المشكلات المعقدة، ولذلك فإن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على الشيخ ألاّ يتردد في قبول المساعدة الفنية البريطانية، وهي ـ أي الحكومة البريطانية ـ تنتظر سرعة تعيين خبراء مدربين مناسبين، يستطيعون ـ تحت أوامر الشيخ ـ تقديم النصح والمشورة في هذه المسائل الملحة (P.R.O./F.O.371/82029, 20th, Feb, 1950) وكان القصد من عبارة «مدربين مناسبين» الإشارة إلى رغبة الإنجليز في إبعاد السوريين واللبنانيين ممن كان يستفاد من خبرتهم، وهو أمر كان ينزعج منه الإنجليز، لاعتقادهم أن وراء هذا الاتجاه جماعات مغرضة معادية للنفوذ البريطاني[٤] .

ولكن الشيخ عبد الله السالم لم يوافق على طلب تعيين مستشارين، وأوضح في رده أن الكويت قد خطت بالفعل، خلال السنوات الخمس الأخيرة، خطوات واسعة نحو التقدم في مجال التعليم والصحة والمنشآت الإسكانية، وأن هذه الحركة ستشمل كل نواحي الحياة في البلاد، وأنه يسعى لضمان كل ما هو ضروري لراحة شعب الكويت وهدوئه وتقدمه، ، وإذا احتاجت الأمور لبعض النصح من فنيين وخبراء فإنه سيتفق مع الوكيل السياسي بهذا الخصوص[٥] .

لقد أزعج هذا الرد السلطات البريطانية، التي كانت تأمل في أن يتقدم لها حاكم الكويت ليطلب المستشارين، واعتبرته مخيبا للآمال البريطانية (P.R.O./ F.O.82029, 17 March, 1950) . ولكن الوكيل السياسي كان يرى أن إشارة الحاكم إلى مجالات الصحة والتعليم والبناء بادرة يجب استغلالها (P.R.O./F.O.371/82029, 26th Feb, 1950) . ونلاحظ هنا أن حاكم الكويت ركز على الخبراء والفنيين وليس على تعيين مستشارين .

أهداف الحكومة البريطانية

كانت الحكومة البريطانية تريد من خلال علاقاتها بالكويت ، وتحركها نحوها ، تحقيق عدة أهداف منها :

١) الاحتفاظ بأكبر قدر من النفوذ في الكويت .
٢) ضمان إدخال القدر المطلوب من الإشراف المالي البريطاني لتجنب الإضرار بمصالح منطقة الاسترليني .
٣) ضمان وصول ثروة الكويت إلى كافة الكويتيين (P.R.O./F.O.371/ 104272, 1953) للحيلولة دون ظهور الأفكار الشيوعية وبالتالي النفوذ السوفييتي .

كان اعتقاد الحكومة البريطانية أنه لتحقيق كل هذه الأهداف وغيرها لا بد من تعيين مستشار أو أكثر، ولكن لا يمكن فرض تعيينه على الحاكم، لأن تلك بداية غير حميدة في العلاقات معه ، بالإضافة إلى أنه لن يتعاون مع المستشار، وسيولد هذا الموقف معارضة تجعل الموقف البريطاني أسوأ مما هو عليه .

وكانت بريطانيا ترغب في الحصول على مساعدة الكويت في الخطط الطويلة المدى لرفع مستويات المعيشة في بلدان الشرق الأوسط الواقعة تحت الحماية أو النفوذ البريطاني، وبالتالي لا بد من التقليل من التركيز على التقدم والتطور المحلي المحض، ولَفْت نظر الكويت أن عليها مسئوليات أوسع (P.R.O./F.O.371/82029, 1951) .

وهكذا ، فقد بدأت أهمية الكويت تزداد دوليا يوما بعد يوم ، كما أنها ، بالنسبة للمصالح البريطانية خاصة ولمنطقة الاسترليني عامة، تشكل مصدراً هائلاً للبترول، وعاملا هاما في ميزان المدفوعات البريطاني، وبالتالي لا بد من توجيه نفقات الكويت من دخل البترول توجيها ترضى عنه الحكومة البريطانية، وإلا فإن ذلك سيتسبب في خسارة خطيرة لمنطقة الاسترليني، ولا بد من توجيه الاهتمام نحو كل الأمور والتطورات التي تؤثر في الاستقرار السياسي والاقتصادي في الكويت، أو تلك التي تؤثر في المصالح البريطانية . وكان المفهوم الجديد لدور الحكومة البريطانية في الكويت يتطلب تغييرا في طبيعة المشورة التي تقدم إلى حاكم الكويت ، بل في القنوات التي يتم عن طريقها إعطاء هذه المشورة[٦] فاقتصاد الكويت وصل إلى نقطة تحول بسبب تزايد دخلها منذ ديسمبر ١٩٥١ ، عقب توقيع اتفاقية المناصفة في الأرباح وتعديل اتفاقية عام ١٩٣٤، مما مكن المُسؤولين فيها من البدء في تخطيط المدينة وتحقيق التنمية ، غير أن أشد ما كان يقلق بال الإنجليز في ذلك الوقت هو تزايد نشاط جامعة الدول العربية ، وامتداد تيار الحركة القومية العربية (P.R.O./F.O.371/191260, 16 Oct, 1951) .

تعيين الخبراء

ظل حاكم الكويت يؤجل اتخاذ قرار بشأن موضوع تعيين خبراء أو مستشارين، ولكن مع حاجة الكويت الفعلية إلى خبراء وفنيين، ومع الضغط البريطاني، وافق الشيخ عبد الله السالم على تعيين خبراء وفق شروط محددة رضخت لها الحكومة البريطانية، التي يجري بمقتضاها إبرام عقود التعيين بينه وبين الخبير فقط دون تدخل الحكومة البريطانية، ويحتفظ الحاكم بحقه في تغيير أي خبير يجد أن أداءه غير مرضيٍ عنه (النجار، ١٩٨٦ : ٢٤) .

وعليه جرى تعيين خبير مالي يدعى كراشنون وعرف باسم كرايتون، الذي وصل في صيف ١٩٥١، وكذلك خبير جمركي يدعى (روبير). ولم يكن كرايتون خبيرا ماليا بل كانت لديه معرفة بالنواحي السياسية والإدارية في الحكومة البريطانية في الهند. وعند مجيئه لم تكن الإدارة في الكويت قد طرأت عليها تغييرات كبيرة، فكانت هناك دائرة الأشغال العامة التي تضطلع بمهمة العمران، والتي أنشئت سنة ١٩٣٩، ولكن نشاطها توقف لأسباب مالية، ثم عادت إلى مزاولة أعمالها في عام ١٩٤٥. وكانت تتكون من أقسام التصميم والمساحة والتنفيذ والصيانة، وكانت هناك بعض الدوائر التي سبقت الإشارة إليها بمجالسها. وقد أجريت انتخابات لبعض مجالسها وهي البلدية والمعارف والصحة والأوقاف في نوفمبر وديسمبر ١٩٥١، ولكن بعض المشكلات واجهت البلدية والصحة مع رؤسائها مما أدى إلى عرقلة أعمالها (النجار، ١٩٨٦ : ٣٦). وقد أصدر حاكم الكويت أمرا في يناير ١٩٥٢ بحل جميع المجالس وإجراء انتخابات حرة عامة جديدة.

وكان رأي كرايتون بعد أن اطلع على الأوضاع العامة، أنه لا بد من أن يُستقدم مساعد بريطاني، وبالتحديد مهندس للحكومة، وكذلك مراقب مالي ومساعد للمالية (P.R.O./F.O.371/98323, 1951). وبالفعل، تم تعيين (هاستيد) منسقا للتنمية،وهو بريطاني، وكان رئيسا للمهندسين في الجيش الرابع عشر في بورما والهند (البعثة، ١٩٥٢ : العدد الأول). كذلك عين البريطاني (ستروفر) مساعدا لكرايتون.

وبدأت دائرة الأشغال العامة في عام ١٩٥١ بوضع مخطط تمهيدي. وفي عام ١٩٥٢ تم البدء بتنفيذ البرنامج، وبدىء بتخطيط مدينة الكويت والمسح الجوي، كما بدأت عمليات المسح الجوي والأراضي استعداداً لإقامة عدد من الضواحي لكي ينتقل إليها أصحاب المنازل الواقعة ضمن مناطق التنظيم (دليل الغرفة التجارية، ١٩٦٤ : ١١٤).

مجلس الإنشاء

أنشيء مجلس الإنشاء في عام ١٩٥٢، وعهدت إليه مهمة دراسة مشاريع التنظيم والعمران وإقرارها ومشاريع المرافق العامة (الحسن، دون تاريخ : ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨). وقد عقد المجلس أول اجتماع له في ٥ فبراير ١٩٥٢ بحضور مديري دوائر «المالية ـ البلدية ـ الصحة العامة ـ المعارف ـ الأوقاف العامة ـ الأشغال العامة» إلى جانب الخبير المالي (كرايتون) والمهندس (هاستيد). ثم لم يلبث أن ضم باقي مديري الدوائر الأخرى، كما ضم أعضاء المجلس البلدي المنتخب. وقد عهد برئاسة مجلس الإنشاء إلى رئيس البلدية، وهو أيضا رئيس الأشغال العامة. وقد كانت لمجلس الإنشاء صلاحيات تشريعية وتقريرية واسعة ضمن إطار التنظيم، وكذلك دراسة المشاريع وإقرارها، والإشراف على تنفيذها ماليا عن طريق دائرة المالية، وإنشائيا عن طريق دائرة الأشغال العامة، وتنظيميا عن طريق الإدارة التنفيذية في البلدية (الحسن،دون تاريخ : ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨).

وقد انبثقت عن مجلس الإنشاء لجنة فنية فرعية مؤلفة من مراقب الإنشاء (هاستيد) ورئيس

مهندسي دائرة الأشغال العامة وبعض كبار المسئولين من الفنيين في الدائرة. وكانت هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها أسبوعيا، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول المشاريع الهندسية والمسائل الفنية والتنظيمية إلى مجلس الإنشاء، بالإضافة إلى بعض اللجان الفرعية التي تتشكل كلما دعت الحاجة (دليل الغرفة التجارية ، ١٩٦٤ : ٣٣٦) . وكان مجلس الإنشاء يطلب من الدوائر الحكومية أن تقدم متطلباتها الإنشائية للسنة المالية، ثم تتم إحالة هذه المتطلبات إلى دائرة الأشغال العامة، التي تقوم بإعداد تقديراتها المالية، ثم يتم الاتفاق مع البلدية على المواقع المخصصة للمشاريع، ثم تدرج تقديراتها المالية في مشروع الميزانية، ولكن غالبا ما تزيد هذه التقديرات كثيرا على اعتمادات الأعمال الإنشائية، ولذلك يتم تأجيل تنفيذ بعضها .

وعلى أي حال، كانت الدوائر الحكومية تقوم في ذلك الوقت بتنفيذ بعض مشروعاتها دون الرجوع إلى دائرة الأشغال العامة ، وقد كان لكل دائرة مدير مالي يشرف على أمورها المالية (البعثة ، ١٩٥٢ : العدد الثامن) ، ويقدم كشفا بحساباتها. ولم تكن هناك رقابة مالية ومحاسبية .

وهنا يبرز دور الخبير المالي كرايتون، الذي لم يكن الشيخ عبد الله السالم يقصد من تعيينه أن يمنحه سلطات واسعة ، تتيح له المراقبة والتحكم في عملية الإنفاق. ولكن الحكومة البريطانية كانت ترمي من وراء تعيينه أن يصبح المرجع الأول والأخير لكل الشئون المالية، في وقت كانت الحكومة بحاجة إلى إشراف مالي وميزانية شاملة تتناسب مع التنظيم والعمران، وكذلك بحاجة إلى رقابة مالية صارمة، وتحديد ثابت للمصروفات واعتمادات المشاريع، حيث إن بعض رؤساء الدوائر كانوا يخلطون بين الاعتمادات العامة والأموال الخاصة. وكان حاكم الكويت قد وافق على عملية ضبط المصروفات، وأن تقدم كل دائرة حكومية ميزانيتها على أمل أن يتم إدخال نظام محاسبة لضمان أن تظل المصروفات داخل الحدود المتفق عليها. وسارت خطوات التنمية في مختلف المجالات وخصوصا الصحية والتعليمية، فقد كانت نفقات التعليم في سنة ١٩٥١ مليون جنيه استرليني (P.R.O./ F.O.371/104328, 12 June, 1953) .

ولكن يلاحظ أن أكثر الإصلاح قد تركز على إنشاء المباني ذات التكاليف الباهظة (البعثة، ١٩٥٢ : العدد الثاني)،في الوقت نفسه كان هناك نقص في عناصر النظام الإداري السليم، ولذلك كثرت الأخطاء، بالإضافة إلى عدم وجود سيطرة مالية .

عقود التنمية والشركات البريطانية

تمتع هاستيد بصلاحيات واسعة مكنته من إرساء عقود أعمال التنمية على خمس شركات بريطانية ، فقد استغل موقعه وسهل إرساء تلك العقود عليها. وقد أصر الشيخ عبد الله السالم على أن يكون لكل شركة شريك كويتي، ورغم ذلك أصبحت شركات معينة وعدد محدود من الكويتيين يحتكرون أعمال التنمية، مما أوجد شعورا بالسخط وعدم الرضا من جانب غيرهم من الشركات

البريطانية الأخرى والتجار المحليين، حيث إن عدم اتباع أسلوب المناقصات العلنية والإعلان عن العطاءات لم يرض عنه الكثيرون كما سنرى .

على أي حـــال، تـم توقيع العقود في سبتمبر ١٩٥٢ مع الشركات البريطانية الخمس، على أساس العقد زائداً ١٥٪ مع مكافآت على أي وفر في قيمة التكلفة أو فترة الإنجاز. وكان رأي هاستيد أن ١٥٪ تعطي أعظم سرعة وكفاءة في العمل، وبعقوبات على أي فائض في التكلفة أو الزيادة في المدة المحـددة لإنجاز المشروع. ولكن لم تكن ـ في واقع الأمر ـ هناك أي قيود على مقدار التكاليف التي تتكلفها هذه الشركات، كما لا توجد حدود على التزامات الحكومة الكويتية، وللشركات الحق في أن تُعطى إنذارا قبل الاستغناء عنها بستة شهور أو دفع تعويض لها إذا لم تعد خدماتها مطلوبة (P.R.O./ F.O.371 - 104272, 1952) .

وعلى هـذا الأسـاس حظيت الشركات البريطانية بنصيب الأسد في أعمال التنمية في الكويت، وكانت قادرة على تحريك القدر الأعظم من المصروف على التنمية داخل نطاق كتلة الاسترليني (P.R.O./ F.O.371 - 104327, 1952) . وكان هذا الوضع أحد الأبواب التي استفادت منها بريطانيا، التي كانت تعتبر الكويت أكبر مصادر قوتها فيما وراء البحار، فهي مصدر هام للبترول بالنسبة لكتلة الاسترليني، وهي قطر دائن رئيس ومتنام في هذه الكتلة. وكانت الحكومة البريطانية تتطلع إلى أن تؤمن ذلك لأبعد مدى ممكن، وأن تحتل مصروفات الكويت الجارية مكانها في كتلة الاسترليني، وأن تستثمر كل فائض لها في لندن. لذلك كانت ترى أن عملية إقناع الحاكم يجب أن تتم عبر قناتين : الأولى، علاقات الثقة بين ممثلي الحكومة البريطانية في الخليج والحاكـم، والثانية، عبر الخبراء البريطانيين الذين عينهم الحاكم (P.R.O./F.O.371 - 104327, 1952) .

لاقى أسلوب إعطاء الشركات الخمس البريطانية عقود التنمية، وعدم اتباع أسلوب المناقصات العلنية، النقد المحلي، الذي يدعو إلى ضرورة الإعلان عن المناقصات للجميع، لكي تضمن الكويت الحصول على أفضل العطاءات (البعثة ، ١٩٥٢ : العدد التاسع) . كما أن الاستعانة بالخبراء الإنجليز أثار ـ أيضا ـ انتقاد المواطنين، حيث ظهرت دعوة إلى ضرورة أن يكون الخبير عربيا. وقد كانت هذه الدعوة متأثرة بالمد والوعي القومي في ذلك الوقت، كذلك كان من ضمن ما طرح أيضا ضرورة ألا يكون كل الخبراء من بلد واحد وجنسية واحدة ، وألا تزيد عقودهم عن عامين، وألا يجدد عقد الخبير مهما كان ممتازا في عمله (البعثة ، ١٩٥٢ : العدد الأول) . وقد كان لهذه الانتقادات وغيرها أثرها ـ كما سنرى ـ بالنسبة للعقود والخبراء .

مكتب الاستثمار في لندن

حاولت السلطات البريطانية إقناع حاكم الكويت من أجل الموافقة على إنشاء مكتب استثمار في لندن ، لتأمين استثمارات الكويت في الخارج، على أساس أن برنامج التنمية في الكويت ومصروفاتها لا تستوعب أو تمتص كل الدخل القومي ، وأن الكويت تقع ضمن نطاق الاسترليني، وتعاملها بأرصدتها

المالية أمر يهم بريطانيا مباشرة. ولإيجاد احتياطي للمستقبل، أوصت الشيخ بالموافقة على تأسيس مكتب استثمار في لندن يعهد إليه استثمار فائض دخل الكويت (P.R.O./F.O.371 - 104327, 1952) ، ولكن اتفق ـ بطلب من حاكم الكويت ـ على أن يكون الاستثمار في الأموال الزائدة عن حاجة التنمية في الكويت فقط ، والمحافظة على نسبة من الأموال المستثمرة تسحب عند الحاجة إليها، وأن يكون لحاكم الكويت الحق في إلغاء المكتب أو تغيير أهدافه في أي وقت يشاء. وبموجب هذه الشروط تم تأسيس المكتب في فبراير ١٩٥٢ (النجار ، ١٩٨٦ : ٢٦) .

كما وافق حاكم الكويت على قبول الاسترليني وليس الدولار من شركة بترول الكويت (P.R.O./F.O.371 - 107330, 20 August, 1953) . وكان ذلك إجحافا بحق الكويت، نظرا لضعف مكانة الاسترليني في الأسواق العالمية. وقد علقت مجلة (البعثة) على هذا الأمر بقولها «إنه إذا لم تتمكن الشركة من دفع الدولار فلماذا إذن لا تأخذ الكويت جزءا من البترول الخام وتتصرف به في الأسواق العالمية» (البعثة ، ١٩٥٢ : العدد الرابع) . والحقيقة أن الحكومة البريطانية أرادت محاصرة الدولار.

الموقف البريطاني

لم يكن الطريق ممهدا أمام السلطات البريطانية ، التي أخذت تواجه الكثير من المشكلات ضد محاولاتها للسيطرة على الشئون المالية وغيرها في الكويت ، خصوصا مع نمو الوعي العام والقومي في البلاد .

هذا ، ولم يكن الشيخ عبد الله السالم يشجع الوكيل السياسي على توسيع المجالات التي تدور حولها الأحاديث بينهما، فقد كان يفصل بين الأمور السياسية الخارجية، التي يرى أن اتفاقية الحماية سنة ١٨٩٩ تتيح للحكومة البريطانية التدخل فيها، والأمور الداخلية التي هي من حق الكويت واختصاصها فقط (P.R.O./F.O.371 - 104328, 17th June, 1953) . ولذلك لم يكن يستشير الوكيل أو المقيم السياسي في الشئون الداخلية ومن بينها شئون التنمية .

أصبحت السلطات البريطانية ترى في وجود العناصر القومية من الكويتيين خطورة على مصالحها، وخاصة أن هؤلاء كانوا يصرون على بقاء السلطة التنفيذية في أيدٍ كويتية، كما كانوا يقاومون أي تدخل من جانب الخبراء البريطانيين في المسائل التنفيذية. ولم يكن حاكم الكويت يريد قمع هذه العناصر، ولذلك كانت المخاوف البريطانية واضحة حول احتمال أن تفقد الشركات البريطانية عقودها وأعمالها في الكويت أمام ظهور الشركات العربية، مما يعني تحويل الاسترليني إلى الدول العربية، فتنتج عن ذلك مصاعب خطيرة جدا في ميزان المدفوعات البريطاني، وخاصة أن هناك مؤشرات على أن بعض الكويتيين المسئولين عن شئون التنمية ظهروا وكأنهم يفضلون الشركات العربية،مما يعني إجبار الشركات البريطانية على الخروج من الكويت (P.R.O./F.O.371 - 104327, 1952) . وكان الشيخ فهد السالم رئيس البلدية والأشغال العامة ومجلس الإنشاء قد أحضر في فبراير ١٩٥٣ مهندسا سوريا هو «مجد الدين جابري» للعمل في دائرة الأشغال العامة، مما أدى إلى تقليص صلاحيات هاستيد وسلطاته .

وقد تم الاتفاق بينهما على أن يسلم له هاستيد هيئة موظفيه التنفيذيين، وأن ينحصر دوره في إعطاء الاستشارات الفنية. وعلّق الوكيل السياسي بأن ذلك معناه أن يخسر هاستيد السلطة والمحسوبية ، بينما كان رأي كرايتون، الخبير المالي أن ذلك قد يجعل هاستيد خاضعا لإشراف مالي (P.R.O./F.O.371 - 104272, 29th March, 1953) . وكان الحاكم قد أصدر أمرا في ابريل ١٩٥٣ يحدد مسئوليات هاستيد ويوضحها ، وكذلك يحدد السياسة التي يجب أن تتبع فيما يتعلق بحصص العقود. ويعني هذا أن هاستيد لن تكون معه هيئة تنفيذية، وأن العقود الخاصة بأعمال التنمية ستطرح في عطاءات. والحقيقة أن النقد العام أخذ يزداد ضد الشركات البريطانية الخمس، التي أزعجها احتمال اتجاه حكومة الكويت إلى أسلوب العطاءات العلنية، مما سيخلق منافسة أمام الشركات البريطانية . وهكذا بدأت المخاطر تحيط بالوجود البريطاني، ولذلك كانت الكويت محور مناقشات مطولة بين الإدارات البريطانية. ففي ١٦ ابريل ١٩٥٣ وفي أعقاب اجتماع حضره مندوبو عدد من الإدارات الحكومية البريطانية رئى ضرورة توجيه النصيحة إلى حاكم الكويت وأن تكون كما يلي :

(١) تقديم نظام سيطرة مالية داخل شئون الدولة .
(٢) كبح المستوى الراهن للصرف على التنمية .
(٣) توجيه نسبة كبيرة من الأموال المخصصة للتنمية إلى المشروعات الإنتاجية التي ستسهم بعد وقت قصير في تحسين اقتصاد البلاد .

لقد كانت الشركات البريطانية تقوم على تنفيذ مشروعات التنمية دون إشراف مالي أو رقابة على أعمالها، كما أن العقود التي حصلت عليها على أساس التكاليف + ١٥٪ كانت تبذيراً في الأموال، فقد وصلت الـ ١٥٪ إلى ٦٠٪ .

قامت السلطات البريطانية باتخاذ خطوات عاجلة بشأن التطورات في الكويت، التي لم تعد لصالح بريطانيا، كما سنرى بعد قليل. وقد رأت تلك السلطات أنه يجب ـ أيضا ـ أن يلتزم الخبراء البريطانيون في الكويت باتباع المقترحات البريطانية. وقد استقر الرأي بشأن طريقة توصيل هذه المقترحات، التي تأتي على هيئة نصيحة إلى حاكم الكويت، بأن يتم رفع منصب الوكيل السياسي في الكويت وتقوية جهازه الوظيفي، بحيث تكون له سلطة التحدث باسم الحكومة البريطانية في الأمور التي كانت من قبل من اختصاصات المقيم السياسي، ولكن يبقى الوكيل تحت إشراف المقيم، وأيضا تحسين مجموعة الخبراء البريطانيين (P.R.O./F.O.371 - 104327, 1952) .

وكان رأي وزارة الخارجية ـ كما تضمنته تعليماتها إلى المقيم السياسي باروز ـ أنه يجب توسيع مجال الموضوعات التي كانت تقدم فيها النصيحة للحاكم ، وأنه من المهم أن تتفق سياسة حاكم الكويت في الشئون الداخلية وفي كل الأوقات مع مصالح الحكومة البريطانية ، وأن يتم عقد الاجتماعات وتقديم المشورة ـ إذا دعت الضرورة ـ للحاكم ولموظفيه في كل الأمور التي تتضمن ـ بطريق مباشر أو غير مباشر ـ مصالح بريطانيا في الكويت أو في أي مكان آخر، وأن يدخل ضمن المشاورات موضوع أمن الكويت، ومنع العناصر غير المرغوب فيها من الدخول إليها ، تضاف إلى ذلك المسائل المتعلقة بوضع شركات

البترول الإنجليزية والأمريكية ومصالحها، والمسائل التي تؤثر في العلاقات المالية للكويت مع غيرها من البلدان، إلى جانب موضوع اتباع نظام مالي سليم (P.R.O./F.O.371 - 104329, June, 1953) .

وأيضا ، كان يهم الحكومة البريطانية ضبط مصروفات الكويت بحيث تأخذ مكانها في منطقة الاسترليني، مع مراعاة ألّا تشكل أوجه الصرف الأخرى ضررا على الاسترليني، وأن يكون أكبر قدر ممكن من التجارة في الكويت وقفا على الشركات البريطانية (P.R.O./F.O.371 - 104327, 1952) .

لقد كان إشراف هاستيد ـ باعتراف الوكيل السياسي البريطاني على المقاولين البريطانيين ـ إشرافا غير مسئول، ولذلك تعرض لكثير من النقد، بالإضافة إلى احتكار الشركات البريطانية لعقود التنمية. وقد أثارت محاولات هاستيد الاستمرار في حصولها على العقود النقد، ومثال ذلك الرسالة التي وجهها أحد التجار الكويتيين إلى رئيس مجلس الإنشاء ضد هاستيد، والتي تمت قراءتها في اجتماع المجلس، حيث هاجم فيها كرايتون وهاستيد، وانتقد احتكار الشركات البريطانية الخمس وشركائها الكويتيين لعقود المقاولات، وقال «إن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى وجود طبقتين متعاديتين إحداهما تحصل على أكداس من الثروة والثانية محرومة ، وهذا العداء من شأنه أن يوجد التصدع في النظم الاجتماعية والاقتصادية في الكويت» وقال «إن هاستيد متحيز في إعطاء العقود الخاصة بالتنمية» (P.R.O./F.O.371 - 104329, 1953) .

ضاعفت هذه الرسالة ، التي أمر الشيخ فهد السالم بقراءتها في اجتماع مجلس الإنشاء ، وبحضور هاستيد وكرايتون، من التوتر القائم. وقد قرر هاستيد عدم المشاركة في اجتماعات المجلس إلى أن يقرر ماذا سيفعل (P.R.O./F O.371 - 104329, 18 July, 1953) .

وكان لا بد من أن يتعرض هاستيد إلى النقد ، وخاصة أنه بإعطائه عقود المشاريع لشركات محددة يكون قد حرم بذلك باقي التجار الكويتيين من الاستفادة من هذه العقود. ويرجع الوكيل السياسي ظهور هذا النقد إلى أن كاتب الرسالة تاجر قد تضايق من عدم حصوله على العطاء الذي فازت به الشركات البريطانية (P.R.O./F.O.371 - 104329, 9 August, 1953) .

موقف الشركات البريطانية

كانت الكويت في ذلك الوقت تتجه إلى بناء رصيف الشويخ، فقرر مجلس الإنشاء ـ عند مناقشة الموضوع، وبموافقة الحاكم ـ إبعاد ثلاث شركات بريطانية من الشركات الخمس من التقدم بالعطاءات لبناء الميناء أما الشركتان الأخريان فلم تتقدما للمشاركة في هذه المناقصة. وكان رأي المجلس أن هذه الشركات لديها عمل كاف في الكويت، وأنه يمكنها الاستفادة من تسهيلات الحكومة الكويتية في أعمال أخرى،بمقتضى عقودها القائمة بالفعل، وأن الاتجاه نحو شركات من جنسيات مختلفة إنما يعطي الفرصة لدخول شركات أخرى غير الشركات البريطانية، كما أنه يتيح الفرصة لعدد من التجار للاستفادة من الإنفاق الحكومي، وذلك بدخول شركات أخرى تستطيع العمل معها. على أي حال،

لم تعد الثقة قائمة من جانب المسئولين الكويتيين تجاه الشركات البريطانية الكبرى، لدرجة أن المقيم السياسي اقترح على الحكومة البريطانية أن يناقش مجلس التجارة البريطاني مع المتعاقدين الخمسة كيفية جعل تكاليفهم معقولة، حتى لا يتعرضوا للاتهام بالاستغلال (P.R.O./F.O.371 - 104272, 1953) . وقد أزعج هذا الموقف الخبراء البريطانيين، واعترض كرايتون وهاستيد على إبعاد هذه الشركات. ومن ناحيته، أشار كرايتون إلى أن وضع الشركات الثلاث جيد جدا، وبالتالي يمكنها القيام بالعمل دون مبالغة في الأجور، وأن استبعادها قد يضطر حكومة الكويت إلى دفع مبالغ أكبر لبناء رصيف الميناء .

إلا أن مجلس الإنشاء لم يقبل هذا الجدال، فرفض الشيخ عبد الله السالم دخول هذه الشركات، وأوضح أنه إذا سلكت الشركات الخمس مسلكا سليما فإنها ستحصل على عمل لمدة ثلاث سنوات بمقتضى عقودها القائمة .

وقد اعتبر المسئولون الإنجليز في الخليج العربي أن هذا الموقف مخيب للآمال، وخاصة أنه حدث في أعقاب عودة حاكم الكويت من زيارة إلى بريطانيا لحضور حفل تتويج الملكة .

ويعني ذلك ـ في اعتقاد المقيم السياسي البريطاني ـ أن العقد إذا آل إلى شركة أجنبية غير بريطانية فستتبعه متاعب مالية بالنسبة لبريطانيا ، ولكن ـ في الوقت نفسه ـ لم يكن من السهل على الحكومة البريطانية أن تظهر أمام الكويت وغيرها أنها حامية احتكار الشركات البريطانية الخمس لعقود التنمية في الكويت، وخصوصاً أن هناك شركات أخرى تشترك في عطاء الميناء (P.R.O./F.O.371 - 104329, 9 August 1953) .

وحتى يضمن هاستيد دخول الشركات البريطانية، اقترح على مجلس الإنشاء حصول الشركة التي سيعهد إليها بتنفيذ مشروع الميناء على موافقة الشركات الإنجليزية التي خططت للميناء «لكي تتأكد من خبرة القائمين على تنفيذ المشروع ومهارتهم» (P.R.O./F.O.371 - 104329, 1953) .

وكان رأي وزارة الخارجية البريطانية أن هاستيد يريد أن تكون له الحرية المطلقة لعمل ما يريد، وهي ترى أنه يجب ألاّ يكون مصدر إزعاج للسلطات البريطانية. لذلك رأت أنه إذا استمر على هذه الحال فعليه أن يستقيل (P.R.O./F.O.371 - 104328, 12 June, 1953) .

وأما مكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة ، فهو يعتقد أن هاستيد والمقاولين البريطانيين يريدون مشروعات كبيرة يجري إنجازها بسرعة هائلة، غير أن ذلك يتعارض مع سياسة الخبير المالي .

وقد تطور الموقف في ذلك الوقت، حين قرر مجلس الإنشاء مراقبة عقود الشركات الخمس، وعهد إلى اللجنة الفرعية للمجلس، التي تتكون من مهندس الأشغال العامة مجد الدين جابري وهاستيد ونائبه والخبير المالي في المالية ودائرة الكهرباء، القيام باستعراض العمل الذي تقوم به تلك الشركات

وإصدار التوصيات بشأن أية أعمال أخرى تخصص للقيام بها (P.R.O./F.O.371 - 104329, 11 August 1953) . وأصدر الشيخ عبد الله السالم في أغسطس ١٩٥٣ تعليماته باستمرار العقود السابقة، التي دخلت هذه الشركات بموجبها إلى الكويت، وحصلت على ضمان العمل لمدة ثلاث سنوات .

وتعد قرارات مجلس الإنشاء الخاصة بوضع الشركات البريطانية، التي أقرها في العاشر من أغسطس، ضربة للوجود البريطاني، ومن ناحية أخرى كان هاستيد قد بدأ يشعر بضعف موقفه وسلطاته، إذ كان يحدوه الأمل، لدى قدومه إلى الكويت، أن يصبح المشرف الفعلي على التنمية في البلاد. وقد أشرف على عدد من المشاريع منها تخطيط المدينة. ولكن عمله أصبح فيما بعد استشاريا دون سلطة تنفيذية، كما ذكر تقرير البنك البريطاني للشرق الأوسط (P.R.O./F.O.371 - 104329, 21st August, 1953) ، وخاصة منذ ربيع ١٩٥٣ . والحقيقة أنه كان لوجود الشيخ فهد السالم على رأس دائرة الأشغال العامة ، التي تختص بمشاريع العمران والتخطيط في البلاد، أثر في هذه التطورات. وكانت السلطات البريطانية تعتبر أنه وراء كل الترتيبات الخاصة بعدم السماح للشركات البريطانية الخمس بالحصول على العطاءات لأي مشروع جيد مادامت تتولى العمل بمقتضى عقودها السابقة (P.R.O./F.O.371 - 104329, 19th October, 1953) .

وقد اعتبر الإنجليز أن الشيخ فهد السالم يمثل العناصر الوطنية المعادية لهم، فقد أظهر «معارضة ضد خطة التنمية التي وضعها هاستيد واستبدل بالشركات البريطانية متعاقدين من العرب، وقلل من صلاحيات هاستيد، فجعلها مقصورة على الأمور الاستشارية، وأحلّ محله مهندسا سوريا (جابري)، وحاول ضرب المصالح البريطانية بالمصالح الأمريكية» (P.R.O./F.O.371 - 104272, 1953) .

موقف الشيخ فهد السالم

سبق أن ذكرنا أن السلطات البريطانية كانت تعتبره في الأربعينيات من الفريق المعارض، ولم تكن تريد أن يشرف على الشئون المالية في أثناء غياب الشيخ عبد الله السالم. ولكن ما رأي الشيخ فهد السالم في كل هذه التطورات وفي طبيعة العلاقات الكويتية البريطانية؟

لقد عبر عن موقفه لكرايتون في أثناء زيارة الأخير له في منزله إثر وعكة صحية ألزمته الفراش، وكان ذلك في سبتمبر ١٩٥٣ . فقد قال الشيخ فهد «إنه فيما يتعلق بالعلاقات الكويتية البريطانية فإنه مادامت معاهدة يناير ١٨٩٩ ، التي لا تعطي الحكومة البريطانية الحق في التدخل في الشئون الداخلية للكويت سارية المفعول، فهو مستعد أن يفضل البريطانيين في أمور مثل العقود وشراء السلع من المملكة المتحدة بدلا من أماكن أخرى. ولكن هذا مرهون بما إذا كان البريطانيون عندهم القدرة على التعاقد والإمداد بأرخص الأسعار، وإلا فإن الكويت حرّة أن تتجه إلى غيرهم. وأشار إلى ضيقه من تدخل السلطات البريطانية في شئون الكويت الداخلية قائلا ، «إذا كانت الحكومة البريطانية تحترم المعاهدة وترغب في صداقة الكويت، فلماذا إذن تتدخل في شئونها الداخلية، حتى إن رئيس الوزراء البريطاني

نفسه ذا المسئوليات الكثيرة يهتم بالشئون الداخلية للكويت، ويطلب من حاكم الكويت أن يعين مستشارا ماليا» .

تطرق الشيخ فهد إلى موضوع آخر وهو إقحام خمسة متعاقدين بريطانيين على دولة الكويت، وعقد اتفاق معهم على أساس التكاليف مضافا إليها ١٥٪ التي وصلت في الواقع إلى ٦٠٪، وهذا ما لم يحدث في أي مكان في العالم، ولهذا فقد اعترض من البداية، وأكد للمستشار المالي أنه سيقاوم إعطاء أي أعمال أخرى لمتعاقدين على هذا الأساس. وقال: إن مشروع بناء خمس مدارس كبيرة إنما جاء من أجل إعطاء المتعاقدين البريطانيين موطيء قدم في الكويت ليقيموا عليه احتكاراتهم . وأعرب الشيخ فهد عن عدم موافقته على المحاولات المستمرة، التي تقوم بها السلطات البريطانية لتحويل العقود والمشتريات إلى المملكة المتحدة. وقال : إن الكويت لم تعد فقيرة، وعلى الحكومة البريطانية أن تفهم ، وهي تقيّم العلاقات مع الكويت، أن هناك مثلا يقول «عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به». فإذا أرادت الحكومة البريطانية أن تساعد الكويت يجب ألاّ ترسل إليها من سبق له العمل في الهند لدى الحكومة البريطانية هناك، حيث إن أولئك اعتادوا الحكم باستعمال السوط، وفي الكويت يحاول البريطانيون أن يفعلوا هذا ولكننا لا نتحمل هذه السياسة» (P.R.O./F.O.371 - 104330, 21 Sep, 1953) .

لقد عبر الشيخ فهد السالم عن رأيه وموقفه، وأعطى صورة واضحة عن أسباب رفض الكويت للتدخل البريطاني، والكيفية التي تنظر بها السلطات في الكويت إلى طبيعة العلاقات مع بريطانيا .

الخلاف بين كرايتون وهاستيد

ومن جهة أخرى ، نشبت خلافات بين كرايتون وهاستيد بشأن طبيعة السياسة التي يجب اتباعها من جانب الخبراء البريطانيين في الكويت. وقد شكل ذلك نقطة ضعف ـ أيضا ـ بالنسبة للوجود البريطاني فيها، حيث أصبح الخلاف بينهما علنيا.

لقد كان حاكم الكويت منذ بداية عام ١٩٥٣ يتجه إلى ترك النواحي والأمور الفنية الحكومية في أيدي الكويتيين ، وكذلك بأيدي اللجان الكويتية ، وترك الخبراء البريطانيين لشئون الإرشاد والمشورة الفنية، مما أثار قلق هاستيد ، الذي اعتبر ذلك نقضا للاتفاق الذي أبرم عند تعيينه في الكويت . أما كرايتون فهو يرى أن حاكم الكويت، عندما وافق على تعيين هاستيد، لم يكن يقصد أن يعطيه أيّة سلطة تنفيذية ، ولكن هاستيد استطاع من خلال عمله أن يمارس قدرا من السلطة التنفيذية إلى جانب ممارسة سلطة التعيين في الوظائف. وقد جعل هذا الوضع حاكم الكويت يتدخل للحد من سلطات هاستيد. ويعتقد كرايتون أن الحاكم لم ينقض اتفاق تعيين هاستيد وصلاحياته ووظيفته (P.R.O./F.O.371 - 104326, 13 April, 1953) . فقد جاء في العرض الذي كتبه كرايتون باسم الحاكم وأرسل إلى هاستيد «مهندس ذو خبرة ضرورية في الأعمال العامة والإدارة ليوجه مشروعات التنمية المختلفة وينسقها بتكاليف رأس المال التي تصل إلى ملايين الاسترليني، وبمعنى آخر «مدير عام بخبرة هندسية» .

انزعج هاستيد من تقليص صلاحياته وسلطاته، كذلك أزعجه الأمر الذي أصدره الشيخ فهد السالم الخاص بأن تكون كل المراسلات الداخلية والخارجية إلى الإدارات، وإلى كل المتعاقدين، باللغة العربية. ويعتقد هاستيد أنه لو تم التمسك بهذه القاعدة بشدة، فإنه من المستحيل عقد أيّة عقود عادية، أو وضع مواصفات معقولة، أو تنفيذ أية مشروعات هندسية مع متعاقدين من الخارج (P.R.O./F.O.371 - 104326, 13 April, 1953) .

إلغاء عقود الشركات

نتيجة لهذه التطورات والملابسات قد قررت حكومة الكويت أن تكون للكويتيين الأولوية في العمل، ويليهم العرب، أما الجنسيات الأخرى فيستخدم الفني من أبنائها، وألاّ تمنح عقود جديدة على الأساس الذي تمت عليه العقود الجارية، وأن تعطى الأولوية في المستقبل للشركات الكويتية أو المشتركة بعطاءات واتفاقات خاصة .

وكان المقيم السياسي (روس) يرى أن هاستيد كان يأمل في أن يتمكن من امتصاص دائرة الأشغال العامة في إدارة التنمية التي قام بتنظيمها (P.R.O./F.O.371 - 104326, 16 April, 1953) .

لقد أراد هاستيد العمل بدون رقابة محلية، كما أن الشركات البريطانية أزعجها إبعاد هاستيد عن الإشراف التنفيذي، فقد أرادت تلك الشركات الاستمرار في الحصول على الامتيازات السابقة والتمتع بها، حيث كانت تحصل من خلالها على عقود تنفيذ مشاريع التنمية المتعددة على أساس التكاليف + ١٥٪. وكان شركاء هذه الشركات من الكويتيين يحصلون على ٥ر٧٪ من ألـ ١٥٪ .

أما (RAPP) راب من مكتب الشرق الأوسط البريطاني، الذي قام بزيارة للكويت والبحرين خلال الفترة من ٣١ مايو - ٧ يونيو ١٩٥٣ ، فهو يرى أن «امبراطورية» هاستيد «التي تدير شئون المتعاقدين وما يصحبها من محسوبيات كانت من الأسباب الرئيسة للأحداث الأخيرة، وأن قيام حاكم الكويت بمنع منح عقود على أساس ربح أكثر من ١٥٪ لا يعتبر أمرا محزنا، وأنه بالإمكان مراجعة الحاكم بهذا الشأن، وأن أساس شكوى المتعاقدين هي أن آمالهم في زيادة الربح والعمل دون منافسة تتعرض للمشكلات». ويرى المكتب أن العقد على أساس التكاليف + ١٥٪ تبذير في الأموال، وأن الشركات البريطانية تثير الشكوى علنا قبل أن يلحق بها أي ضرر .

وفي ذلك الوقت ، بدأت بعض الشركات العربية، وأكبرها شركة اللبناني أميل بستاني تستقر محليا بالتعاقد مع شركة بترول الكويت لأعمال التركيبات الصلبة. ويعتقد «راب» أن أميل بستاني قد أعطى أكبر مثل على التبذير في مشروع بناء المدرسة الثانوية في منطقة الشويخ، التي كان يجري تشييدها على أساس التكاليف + ١٥٪[٧] ، كما أن هناك بعض صغار المتعاقدين اللبنانيين في أعمال المساكن والطرق، أما هاستيد فكان يحجز هذه الأعمال للمتعاقدين المحليين .

وعلى أي حال ، قد ألغيت عقود الشركات البريطانية قبل أن تستكمل عملها، وخاصة في أعقاب قيام بعض من المهندسين والمستشارين الأجانب في تلك الشركات بقبول الرشاوى ، فقد ازدادت موجات النقد العام، التي تدعو إلى ضرورة ألا تعطى مناقصة مقفلة، وأن توضع المشاريع في مناقصات عامة عالمية أو محلية (البعثة ، ١٩٥٢ : العدد الثاني) .

وضع الوكالة السياسية

ولمواجهة هذه التطورات المؤثرة سلبا على المصالح البريطانية، أخذت السلطات البريطانية تبحث عن أسباب تدهور مركز الإنجليز في الكويت، وكيفية الحيلولة دون استمرار هذا الوضع . وقد أجمعت آراء الكثيرين على أنه لا بد من العودة إلى رأي سابق يتعلق برفع مستوى الوكالة السياسية البريطانية في الكويت .

أما مكتب الشرق الأوسط الذي عبّر عنه «راب» فكان يرى أن الوكيل السياسي لم يتلق في أي وقت أي توجيه بخصوص مجال وظائفه في الكويت، أو الأسلوب الذي يجب أن تتم به، وأنه اعتمد كثيرا على التقاليد محافظا على العلاقات الودية مع الحاكم، فكان يقصر احتجاجه على الأمور المحددّة ، التي تدخل في نطاق مسئوليات بريطانيا، التي لديه تعليمات بإثارتها. أما بخصوص مسائل التنمية، فقد كان يتركها بناء على سياسة الحكومة البريطانية، التي تقتضي التحرك داخل الحدود المالية المرغوب فيها وتنفيذ سياسة الاستثمار، وكان رأي المكتب أنه من الضروري أن يعظم حاكم الكويت مركز الوكيل. وقد سبق أن أشرنا إلى أن الحاكم لم يكن يفتح المجال أمام الوكيل لمناقشة أمور داخلية ومنها شئون التنمية .

وأضاف «راب» إن مشكلات الكويت لا تشترك كثيرا في نوعيتها مع مشكلات الخليج العربي، إذ إن مشكلاتها اقتصادية ومالية أساسا. وزيادة على ذلك، فإن أهمية مشكلات الكويت تعطيها الحق في اهتمام خاص منفصل، وتؤكد الحاجة إلى اتصال دائم مباشر بين الممثل المسئول للحكومة البريطانية والشخصيات المحلية .

صحيح أنه ليس من السهل تحديد ما إذا كان من الضروري أن يكون للكويت تمثيل مستقل، ولكن مكتب الشرق الأوسط لا يشجع أيضا محاولة ربط كل إمارات الخليج العربي معا إلا من أجل أهداف تنظيم الدفاع والطيران المدني، وغيرها من الأمور التي يكون من الأفضل الاتجاه بشأنها إلى المركزية. وعلاوة على ذلك «فإن الكويتيين لهم تقاليد طويلة في الاستقلال» .

والسؤال الذي طرحه «راب» هو : هل سيعاني المقيم السياسي من انتقاص في هيبته ومركزه، لأن الكويت تنمو بسرعة بعيدا عن باقي إمارات الخليج الأخرى؟ وتقترب أكثر من مجال سياسات الشرق الأوسط ؟.

وأضاف : إن هذا اتجاه لا يود مكتب الشرق الأوسط له أن يتغير، وإن أي تغير في التكوين التقليدي سيجلب على بريطانيا اتهامات بأنها تهدف إلى تشديد سياستها الاستعمارية، ومع ذلك فإن المكتب لا يوافق أن يعمل المقيم السياسي في البحرين كقاضي الاستئناف في أمور تخص الكويت، حيث إن مشكلاتها تنشأ من مجموعة ظروف خاصة، يكون الممثل المحلي عادة أحسن قاضٍ لها في الإدارات الداخلية. وتعد الكويت مسألة مستقلة، ويجب اعتبارها كذلك. واقترح راب إعادة ترتيب الوظائف والمسئوليات داخل التركيب القائم في الوكالة، على أساس أن يكون الوكيل السياسي مسئولا مسؤولية تامة أمام الحكومة البريطانية، في كل الأمور الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الكويت. إضافة إلى استخدام الموارد المالية، والبت في المشكلات الخاصة بالإدارة الداخلية، كما ينبغي إرسال نسخة من كل المراسلات إلى المقيم السياسي للاطلاع عليها .

من ناحية أخرى ، عليه ـ أيضا ـ أن يبلغ عن كل الأمور المتعلقة باستخراج البترول من المنطقة المحايدة، واستخدام مياه شط العرب. وكلا الموضوعين يتطلبان الاتصال المباشر بالحاكم .

ودعا المكتب كذلك إلى ضرورة أن تحدد واجبات الوكيل ، التي لا تدخل ضمن واجباته المعتادة، ومن ثم يستطيع أن يتحدث مع الحاكم بصوت أكثر نفوذا عما هو عليه. وقد بين «راب» أن الذي يعطل أعمال الوكيل السياسي هو أن هيئة موظفي الوكالة غير أكفاء، فلا يوجد أحد معه يستطيع أن يبدي له رأيا بشأن المشكلات المالية والتنموية في الكويت. لذا من الضروري أن يكون للوكيل مستشار مالي واقتصادي كفء، إذا كانت الحكومة البريطانية تريد منه أن يلعب دورا فعالا، ويؤثر في الأحداث. وللمستشار الحق في أن يقوم بزيارات إلى أنحاء الخليج العربي، إلا أن الاهتمام بشئون الكويت يظل أهم واجباته (P.R.O./F.O.371 - 104328, 17 June, 1953) .

غير أن رأي المقيم السياسي لا يتفق مع رأي المكتب ؛ فهو يرى أنه في منطقة مثل الخليج العربي، من المهم التمسك بالتقاليد القديمة أطول مدة ممكنة. فالمركز البريطاني في هذه المنطقة يرتكز على التقاليد، وإن أي تغيير سيضعف هذا المركز، ويؤدي إلى ظهور مطالب بضرورة إجراء تغيرات أخرى. وفي رأيه أيضا، إنه من المهم اتباع سياسة عامة في إمارات الخليج العربي، وخاصة في الأمور التي تتعلق مثلاً بالصلة بالحكام والسلطة القضائية والتحكم النقدي والعملة والطيران المدني والبريد والتلغراف . ويمكن ترتيب هذا التنسيق بطريقة أكثر فاعلية عن طريق سلطة عليا في المكان نفسه، وليس بالمراسلات بين إدارات وزارة الخارجية المختلفة. وكان يعتقد أن وجود مقيمية مستقلة في الكويت سيقلل من مركز المقيم السياسي في الخليج العربي الذي يقيم في البحرين . وقد يشجع ذلك الحكام الآخرين على أن يطلبوا أن يتبع موظف الحكومة البريطانية الذي يتعاملون معه مباشرة وزارة الخارجية متجاوزا المقيم السياسي. كما أن وزارة الخارجية البريطانية ستجد من غير المناسب لها أن تتعامل مع كل إمارة أو مجموعة إمارات، وكذلك مع سلطان مسقط مباشرة بدلا من مصفاة الإقامة، ولذلك فهو يرى أنه من المهم أن يبقى المقيم السياسي في البحرين كما لو كان بمثابة محكمة استئناف لكل الإمارات. وبالنسبة للكويت فقد أكد المقيم أنها ـ دائما ـ تعد نفسها أكثر استقلالا من غيرها، فإذا أقيمت فيها مقيمية مستقلة، فإن ذلك سيضاعف من هذا الشعور، لاسيما أن عدد سكانها ـ مع تدفق

الأجانب ـ يبلغ حوالي (١٥٠ر٠٠٠) [٨] . وبالرغم من دخلها الكبير فليس من المناسب إقامة هيئة مستقلة فيها، أما الحل الذي قدّمه المقيم السياسي فيتمثل في تعيين خبير مالي بدرجة عالية عضواً في المقيمية (P.R.O./F.O.371 - 81795, 6 June, 1953) .

ويرى كوبولد (Cobbold) مدير بنك انجلترا أن الطريق الوحيد لبدء الخطة يكمن أن يستبدل بالوكيل السياسي بيلي آخر أعلى منه مكانة ، وأكثر استقلالية، ويتمتع بسلطة تنفيذية، على أن يرتبط مباشرة بوزارة الخارجية وليس عن طريق المقيمية . وفي رأيه أن يكون ضابطا ذا مركز عال، قادراً على أن يؤدي عملا مزدوجا، يتضمن حث الحاكم على اتخاذ القرارات السياسية الضرورية ومراقبة تنفيذ المستشارين لهذه السياسة (P.R.O./F.O.371 - 104326, May 5, 1953) .

أما رأي شركة بترول الكويت، فقد قام سوثويل (Southwell) مدير الشركة بزيارة في أول ابريل ١٩٥٣ إلى الوكيل السياسي في الكويت، وقدم توصياته بشأن ضرورة جعل الكويت المقر الرئيس للتمثيل البريطاني الرسمي في الخليج العربي. وعرض الأسباب التي تدعو إلى اتخاذ هذه الخطوة على النحو التالي :

(١) إن المركز السياسي والاقتصادي للخليج قد انتقل من البحرين إلى الكويت التي أصبحت مركز اهتمام متزايد .
(٢) إن الإضراب الأخير في شركة البترول الأمريكية (أمينويل) في المنطقة المحايدة قد أدخل عاملا جديدا. وقد قررت الشركة أن تقيم مقرها الإداري للحقل الجديد في الكويت ، وإن هذا سيزيد من تعقيد الوضع السياسي والاقتصادي في الكويت .
(٣) إن شركة بترول الكويت سيتزايد طلبها لمشورة الممثلين البريطانيين ومساعدتهم .
(٤) إن ظهور التمثيل السياسي البريطاني في الكويت سيقوي من النفوذ والهيبة البريطانية التي بدأت تتدهور (P.R.O./F.O.371 - 1043272, 1st April, 1953) .

استقر رأي الحكومة البريطانية ـ بعد كل تلك الآراء والمناقشات ـ على اتخاذ خطوة ترمي إلى زيادة هيئة العاملين مع الوكيل السياسي في الكويت. فقد تم رفع درجة وظيفة الوكيل، وتم تعيين مستشار اقتصادي في هيئة العاملين مع المقيم السياسي، كما عيّن مساعد للوكيل السياسي، وضابط أيضا. وصدرت التعليمات إلى الوكيل بأن يهتم بشئون الكويت الداخلية، وأن يتأكد من أن خطط الحاكم في الشئون الداخلية تتفق مع خطط الحكومة البريطانية وسياساتها (P.R.O./F.O.371 - 104330 2nd Dhil Hejja, 13/1953) . كما تم تعزيز الوكالة بإنشاء وظائف جديدة فيها، واختيار أشخاص ترى السلطات البريطانية أنهم أكفاء.

وبذلك أصبح لها القدرة على الحصول على المعلومات ، ليس فقط عن طريق المباحثات الرسمية على مستوى عال أو مع الحاكم من وقت لآخر، بل أصبح لها اتصال بقطاع لا بأس به من الكويتيين، وإن ظلت تتطلع أيضا إلى تقوية الإدارات القضائية والتجارية، وكذلك الاهتمام بشئون التعليم

والنواحي الإعلامية. بل كان رأي الوكيل السياسي أن عدم وجود قنصلية بريطانية في الكويت يضيع على بريطانيا فرصة عظيمة لا تقدر بثمن على المدى البعيد (P.R.O./F.O.371 - 109810, 27th Sep, 1953).

ورغم ذلك ، كانت الحكومة البريطانية تريد تحقيق هدفها القديم، وهو تعيين مستشار عام، أي كبير مستشارين، للأشراف على الشئون الداخلية في الكويت، بحيث تكون له كافة حقوق حرية الوصول إلى الحاكم. بل إن بريطانيا كانت تريد أن يوافق حاكم الكويت على أن يعين في كل مصلحة مستشاراً بريطانياً ، لأنها تريد مراقبة التعيينات، وتوفير الفرص للشركات البريطانية أمام المنافسة الأجنبية في نظام العطاء المكشوف الذي قررت الكويت اتباعه (P.R.O./F.O.371 - 104328, 12 June, 1953) ، حيث إن هذه المنافسات تشكل خطورة على المصالح البريطانية، وخاصة أن الشركات والمتعاقدين البريطانيين لم يعودوا يتمتعون بالأفضلية. وقد أجمعت وزارة الخزانة والطاقة ومجلس التجارة وبنك انجلترا على ضرورة إيجاد جهاز بين إدارات الحكومة الكويتية يراقب الوضع فيها (P.R.O./F.O.371 - 104329, 3rd July,1953) .

الشيخ عبد الله السالم واقتراح تشرشل تعيين مستشار مالي

عادت السلطات البريطانية إلى محاولاتها السابقة مع حاكم الكويت من أجل إقناعه بتعيين مستشار، وليس خبراء ـ فقط ـ بشروط وضعها فجعلتهم يعملون كموظفين في الكويت. وأثبتت التجربة أن ذلك غير مجد بالنسبة لها، ولذلك كثفت من محاولاتها تلك. ففي ١٠ يونيه ١٩٥٣ ، وفي أثناء زيارة قام بها حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم إلى بريطانيا لحضور تتويج الملكة، استقبله رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ، وعرض عليه فكرة تعيين مستشار اقتصادي لديه خبرة في الأمور المالية والاقتصادية ، مؤكداً له إنه في حالة موافقته فإن الحكومة البريطانية ستبذل أقصى ما في وسعها لتختار شخصا مناسبا للوظيفة، فرد حاكم الكويت عليه بأنه مقتنع بالخبراء البريطانيين الموجودين في بلده حاليا، والعاملين في إدارات المالية والأشغال العامة والصحة، ولا يرى ما يدعو لوجود مستشار (P.R.O./F.O.371 - 104272, 1953) . كما اجتمع سلويد لويد وزير الخارجية البريطاني مع الشيخ عبد الله السالم في لندن في ١٢ يونيه ١٩٥٣ بحضور المقيم السياسي. وقد حاول الوزير التأثير على الشيخ عبد الله السالم ليوافق على الاقتراح السابق الذكر، بغية إحكام السيطرة البريطانية على الشئون المالية في الكويت. وبعد أن عبر الوزير عن إعجاب البريطانيين باهتمام الشيخ عبد الله برفاهية الشعب الكويتي قال: إن المشكلات التي تواجهه خطيرة، بسبب الزيادة الكبيرة في الدخل من البترول. وقد نشأت من جرّاء الثراء المفاجيء للكويت مشكلات عديدة مادية ومعنوية . وأضاف قائلا: إذا كان ينوي إدخال نظام ميزانية في الكويت فلن يتم ذلك بطريقة فعّالة، ولن يمنع المنافسة بين الإدارات إلا بأن يمارس سلطة فعّالة عليها، ولذا عليه أن يعيّن خبيراً في الإدارة، يستطيع أن ينصحه بشأن السيطرة على كل الإدارات وعلى الخبراء البريطانيين، وأن يتم اختياره للمستشار بتوجيه من الحكومة البريطانية . ولن تكون للمستشار علاقة بمصالح الشركات البريطانية في الكويت. كما أكد الوزير رغبته بأن يبقى الخبير المالي كرايتون في الكويت .

رد الشيخ قائلا بأنه سيفكر في الأمر، ثم طلب منه إنهاء بعض المشكلات المعلقة بين الكويت والعراق، وكذلك بشأن تحديد حدود الكويت على الطبقة الصخرية المسطحة قرب الساحل، لكي يتمكن من إعطاء ترخيص البترول (P.R.O./F.O.371 - 104272, 1953) . ويلاحظ مما سبق أن الشيخ عبد الله السالم لم يوافق على الطلب البريطاني، وكعادته، كان دبلوماسيا وقويا في رفضه لذلك العرض. وفي أغسطس ١٩٥٣ قام المقيم السياسي بزيارة للكويت، حيث قابل الشيخ عبد الله السالم وعددا من أفراد أسرته، واستمع إلى آراء الموظفين البريطانيين في إدارة الحكومة الكويتية، وإلى مدير البنك البريطاني للشرق الأوسط، ومدير عام شركة بترول الكويت، وغيرهم من الموظفين البريطانيين .

وفي ١٣ أغسطس ، وبعد أن اطّلع على تقدم أعمال التنمية في الكويت تحدث مع الشيخ عبد الله السالم ، بحضور الوكيل السياسي ، معربا عن تقديره لمواقف الشيخ لقبوله الاسترليني من شركة البترول بدلا من الدولار، وكذلك لقراره الموافقة على استثمار فائض الميزانية في بريطانيا، ثم قبوله تعيين بعض الموظفين الإنجليز، وكذلك موافقته على شراء معدات بريطانية لمحطة تقطير المياه، ورفضه للعرض الذي تقدمت به شركة أمريكية، مما سيساعد على تقييد نفقات الدولار إلى أقصى الحدود .

وبعد هذه المقدمة، سلّمه الاقتراح السابق لرئيس الوزراء البريطاني بخصوص تعيين موظف بريطاني كبير يكون مسئولا عن الإدارة في الكويت، وفي رأي المقيم السياسي أن هذه الخطوة تقتضيها الأسباب التالية :

(١) التنسيق بين إدارات الحكومة المالية والأشغال العامة والبلدية لتجنب الارتباك وعدم الكفاءة.
(٢) ضرورة وجود مدير يستمع لآراء واعتراضات الفنيين والخبراء، وبعد حسمه للخلافات التي تنشأ بين هؤلاء يقدم للحاكم الرأي النهائي الذي تم الاتفاق عليه، ثم ينفذ السياسة المقترحة بعد استشارة الحاكم .
(٣) أما السبب الثالث فهو حاجة الكويت إلى إشراف مالي مناسب، الهدف منه أولا أن يكون هناك قرار بكيفية تخصيص ميزانية الإمارة، والتنسيق بين نفقات الاستثمار على التنمية والمصروفات الجارية للحكومة وتلك الخاصة بالأسرة الحاكمة . ويعني ثانيا أنه في حالة تحديد إجمالي النفقات للإدارات المختلفة فإن مصروفاتها يجب أن تتقيد وتتحدد بشدة بحيث لا تتعداها، أي لا بد من وجود سيطرة على النفقات للإدارات الفعلية (P.R.O./F.O.371 - 104330, 20th August, 1953).

وفي الحقيقة ، لقد أرادت السلطات البريطانية أن تستفيد من الخلافات القائمة بين رؤساء الدوائر في الكويت في تلك الفترة، وخاصة رئيس الأشغال العامة والبلدية ومجلس الإنشاء، ورئيس الأمن العام. وبشكل عام الخلافات بين القائمين على شئون التنمية. وأرادت أن تضع إدارات الكويت تحت إشرافها من خلال تعيين المستشار. ومما لاشك فيه أن المشكلات التي كانت تتعرض لها الكويت في تلك الفترة كانت بحاجة إلى حزم، ولكن ليس بوساطة التدخل البريطاني من خلال فرض المستشار، بل من خلال وضع القوانين والأنظمة لكل المجالات، وتحديد الصلاحيات والمسئوليات لكل دائرة،

ووضع ميزانية ثابتة ثم التقيد بها، والحد من محاولات الكسب السريع التي كان يلجأ إليها بعض التجار المحليين، والتجار والمقاولين العرب والأجانب الذين وفدوا إلى الكويت، كذلك السرعة الزائدة في محاولات تحقيق التنمية .

على أي حال، كرر الشيخ عبد الله السالم موقفه السابق الرافض لهذا الاقتراح، لأنه لا يريد إعطاء فرصة للسلطات البريطانية كي تتدخل في شئون بلاده الداخلية ، وأوضح أنه سيبذل كل ما في وسعه بشأن هذه الأمور تبعا لما يمليه عليه ضميره، وإذا فشل فسيكون هناك متسع من الوقت ليرى ما المطلوب. ولم ينس أن يشير إلى أن الحكومة البريطانية يجب أن تدرك أن هناك عادات وتقاليد للعرب يتبعها الجميع سواء أكان الحاكم أم غيره، وأن الناس في الكويت يشعرون أن من حقهم المشاركة في هذه الثروة، ومن المستحيل التغاضي عن هذه التقاليد أو إغفالها. وطلب من المقيم السياسي أن يطلع رئيس الوزراء البريطاني على فحوى هذه المناقشة (P.R.O./F.O.371 - 104330, 20 August, 1953) .

والواقع أن الحكومة البريطانية أرادت الحصول على موافقة الشيخ عبد الله السالم على مقترحاتها دون ضغط عليه منها ، لأنها كانت تعتقد أن الضغط سيؤدي إلى نتائج سيئة، وهي إما أن يتخلى عن الحكم ، أو يوقف التعاون المالي معها، أو يحيط نفسه بمستشارين من العرب ليتجنب التدخل البريطاني (P.R.O./F.O.371 - 104330, 2nddhilHejja, 1953) .

لكن الحكومة البريطانية تريد تدعيم نفوذها في الكويت ، وتدرك مخاطر عدم تدخلها في شئون التنمية،وعدم عرض برنامج التنمية على ممثليها في الكويت والخليج.

ومن أجل ذلك نبّه المقيم السياسي إلى مخاطر عدم وجود شخص يكون همزة وصل بين الحكومة البريطانية والحاكم ، والاعتماد على أن تظل الاتصالات بين الطرفين تتم بوساطة سكرتارية الحاكم التي كان يرأسها عبد الله ملا صالح، الذي كان يقّسم وقته بين عمله التجاري والعمل الحكومي (P.R.O./F.O.371 - 104330, 2nddhil Hejja, 1953) . كما نبّه إلى أن الكويت بحاجة إلى تطوير إدارة الأمن العام أيضا، لإحكام السيطرة على أي نشاط معاد، وخاصة أنه تم اكتشاف جماعة من الإيرانيين الشيوعيين في الكويت. كذلك دعا المقيم إلى إقامة مركز تابع للمجلس الثقافي البريطاني يؤثر في التعليم، ويوجه الجيل الصغير من الكويتيين .

يضاف إلى ذلك أن الكويت كانت بحاجة إلى الإصلاحات والإجراءات الصحية والقضائية. وأرادت السلطات البريطانية الوصول إلى حل يقوي علاقاتها مع الكويت ويدعم محاولاتها السيطرة على عملية التنمية والإنفاق فيها، وخصوصا أنها في ذلك الوقت كانت ستتسلم ستين مليون جنيه استرليني من دخل البترول لعام ١٩٥٣، وهو أكثر من ضعف دخل عام ١٩٥٢ . وحسب الميزانية التي أعدتها إدارة المالية الكويتية لابد أن يكون الفائض في نهاية العام (٢٥) مليون جنيه بما يسمح بصرف (١٨) مليون جنيه في خطة السنوات الست ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ التي وضعها المهندس هاستيد .

وكان المقرر أن يتسلم الحاكم أولا (٤٨) مليونا سيوضع منها (٢٧) مليونا في بنك انجلترا و(١٥) مليونا تخصص لاستثمار طويل المدى بوساطة مكتب الاستثمار في لندن، على أن تكون ١٢ مليون جنيه جاهزة للسحب ، أي مطلوبة للنفقات الجارية خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٣ . وكان الذي يقلق السلطات البريطانية أنه في حالة عدم وجود نظام ميزانية فعّال وسليم فإن من المتوقع أن تسحب إدارات الحكومة في الكويت مبالغ إضافية دون الرجوع إلى إدارة المالية، وإن إنفاق مبالغ كبيرة على التنمية في الكويت يؤدي إلى وجود حالة تضخم مع ارتفاع الأسعار والإيجارات ، وفي الوقت نفسه كان هناك احتمال حدوث نقص في دخل الكويت نتيجة لانخفاض أسعار البترول أو توقف الإنتاج .

ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن الخبير المالي كرايتون ، كان قد أبلغ المقيم السياسي أنه يأمل بعد تسلم دخل عام ١٩٥٣ أن يسلم مكتب الاستثمار في لندن مبلغ (١٠) ملايين للاستثمارات الطويلة المدى (P.R.O./F.O.371 - 104272, 1953) .

رأي وزارة الخارجية

كان رأي وزارة الخارجية أن الكويت دولة رئيسة في منطقة الاسترليني كما سبقت الإشارة ، وأن الترتيب المثالي برأيها هو أن تستثمر الكويت الجزء الأكبر من دخلها الاسترليني في لندن، وأن تنفق الباقي على الخدمات والسلع التي يمكن أن تزودها بها الدول الأخرى في المنطقة . وأشارت الخارجية البريطانية إلى أن هناك مخاطر تحيط بالمصالح البريطانية، تكمن في ظهور العناصر المعادية لبريطانيا في الكويت، والاتجاه نحو إدخال شركات عربية في أعمال التنمية . وهناك مخاطر بسبب طمع الشركات البريطانية نفسها . من ناحية أخرى، ترى الخارجية أن اتساع مشاريع التنمية قد يزيد الطلب على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى عندما لا تكون السلع جاهزة وميسرة من مناطق الاسترليني، ومن شأن ذلك أن يؤثر تأثيرا مضادا على ميزان المدفوعات البريطاني، وبالتالي فإنه سيصيب سوق لندن بخسارة كبيرة .

وأشارت الخارجية البريطانية أيضا إلى قضية هامة تتعلق بمسألة القروض الخارجية التي قد تقدمها الكويت إلى دول أخرى ، بناء على طلب تلك الدول، وخاصة أن محافظ البنك الدولي كان قد حذر بريطانيا من أنها وحاكم الكويت أصبحا موضع نقد شديد من البلاد العربية لاتباعهم سياسة توضع بموجبها معظم ميزانية الكويت في سوق لندن الرأسمالي .

ومن هنا فإن وزارة الخارجية ترى أنه ينبغي على الحكومة البريطانية أن تضع في اعتبارها أن الشيخ عبد الله السالم حاكم الكويت سيجد ـ عاجلا أو آجلا ـ أنه من الضروري أن يمنح القروض لدول أخرى، وهذا سيضر بالمصالح البريطانية . ولذلك كان رأي الخارجية أن يتم منح هذه القروض بطريقة يكون ضررها على الاقتصاد البريطاني غير كبير (P.R.O./F.O.371 - 104272, 1953) ، وإن كان تقديم مساعدات إلى بعض البلدان الواقعة في دائرة النفوذ البريطاني آنذاك ، مثل الأردن، يخفف العبء عن الميزانية البريطانية .

ولذلك كانت وزارة الخارجية البريطانية تريد أن يتمكن المقيم السياسي من بحث تقديرات ميزانية الكويت، وترتيبات إدارة الحكومة الكويتية أيضا، مع أنها كانت تعلم أن ذلك لن يوافق عليه الشيخ عبد الله السالم. وقد طلبت من المقيم السياسي أن يتدبر الموضوع بنفسه، ويهيء الفرصة لبحث هذه الموضوعات مع حاكم الكويت (P.R.O./F.O.371 - 104204, October 13, 1953) .

لقد أرادت الحكومة البريطانية أن تسيطر على النفقات الجارية في الكويت ، لكي تضمن استثمار فائض الدخل في لندن، فالأمر يتعلق بمقدار التحكم والإشراف الذي تستطيع بريطانيا أن تفرضه على الإدارة الداخلية في الكويت، فإذا ضعف هذا النفوذ السياسي البريطاني أو قل فلن تستطيع معالجة المشكلات الاقتصادية، وخاصة مع نمو الوعي العام في الكويت والوعي القومي وروح الثقة بالنفس التي ازدادت بين الكويتيين. وهذه كلها عوامل كانت تشكل مخاطر على المصالح البريطانية. ولكن بريطانيا تعترف أن الثروة ملك لشعب الكويت الذي له الحق في أن يقرر كيف ينفقها .

في ضوء ذلك لم يكن أمام السلطات البريطانية إلا اتخاذ أحد الإجرائين التاليين :

(١) الإصرار على أن تكون للموظفين البريطانيين سلطة تنفيذية للتحكم في الوضع والإشراف عليه، وأن تحوّل الكويت إلى مستعمرة بريطانية. ولكن هذا الإجراء ـ كما ترى السلطات البريطانية ـ لن يمر دون معارضة ، بل سيؤدي إلى وقوع اصطدام مع العناصر المعارضة وبخاصة العناصر القومية، وستكون النتيجة النهائية هي الاختيار بين الاستسلام أو رفض رغبات بريطانيا .

(٢) أما الاختيار الثاني فهو حتمية قبول التكويت، مع التركيز على تدعيم سلطة الموظفين البريطانيين الاستشاريين، بهدف الضغط على حاكم الكويت في حدود القدرة على الإقناع. ولكن السلطات البريطانية تعترف في الوقت نفسه أنه بذلك لا يصبح الحكم البريطاني مكتملا. ولكن لاعتبارات مالية ـ بما في ذلك الخطر الذي يهدد منطقة الاسترليني ـ فإن اتخاذ الإجراء الأول هو المفضل. ولكن بعد دراسة لهذين الإجرائين وجدت السلطات البريطانية ضرورة اللجوء إلى الاقناع. وما لم تستخدم القوة لتنفيذ الإجراء الأول فالأفضل اتباع الإجراء الثاني، ولابد من العمل من خلال الوكيل السياسي والموظفين البريطانيين في الكويت .

الرأي العام في الكويت

وبينما كانت الحكومة البريطانية ـ بكل إداراتها وممثليها الرسميين في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ـ تحاول إيجاد السبل التي تزيد بوساطتها ومن خلالها من نفوذها في الكويت، وتضمن وصول الفائض من دخلها إلى لندن ، كان الوعي السياسي الوطني والقومي يتزايدان في البلاد، مما يتعارض مع السياسة والوجود البريطاني. وفي هذا النشاط السياسي المتزايد، كان يكمن الخطر على الوجود البريطاني. فقد ازدادت أعداد المتعلمين والمثقفين من الكويتيين، فازداد نشاطهم ونقدهم للأوضاع الإدارية السيئة ، وكذلك نشطت المجلات والنشرات التي كانت تصدر عن جمعية الإرشاد الإسلامي ،

والنادي الثقافي القومي، ونادي المعلمين، بالإضافة إلى بعض البيانات السياسية التي كانت توزع سرا منذ صيف ١٩٥٣ ، وتزايدت سنة ١٩٥٤ . ففي يونيه ١٩٥٣ وزع بيان باسم «شباب الكويت» تضمن هجوما على بريطانيا وعلى الاحتفال بمناسبة تتويج الملكة ، ومما جاء فيه «إنه عيد للحكم الأجنبي الذي ينهب ثرواتنا وحريتنا ، عيد الذين باعوا فلسطين ، عيد الذين قصفوا الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية بالقنابل منذ بضعة أسابيع . أيها الناس استيقظوا وأفيقوا وقابلوا أعداءكم برصاص الدماء . . . اتحدوا (P.R.O./F.O.371 - 104272, 18th June, 1953) .

كما جرى توزيع منشورٍ آخر باسم العصبة الديمقراطية الكويتية في ٢١ أغسطس ١٩٥٤ تدعو فيه إلى إعلان الدستور واستقلال البلاد وإلى الحكم النيابي، وتهاجم اللجنة التنفيذية التي تم تشكيلها في يوليو ١٩٥٣ ، والتي سيأتي الكلام عنها في الصفحات التالية .

وفي يوليو ١٩٥٤ ، وزعت مذكرة باسم الحزب الوطني الديمقراطي الكويتي، وسلمت نسخة منها إلى الشيخ عبد الله السالم، وإلى عدة جهات خارج الكويت، مثل هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والإذاعات العربية والعالمية والأحزاب والمنظمات الشعبية. وقد نددت المذكرة بالسياسة البريطانية، وشركة البترول التي تستنزف بترول الكويت بحرية ، وتهرّبه إلى العدو الصهيوني، وطالبت بما يلي :

١) التخلص من الحماية البريطانية وإقامة إدارة تنفيذية وطنية مستقلة .
٢) تشكيل مجلس تشريعي لوضع دستور للبلاد لوضع القوانين والأنظمة الإدارية .
٣) تقييد مطامع الشركات البترولية الاستعمارية واحتكاراتها، والوقوف في وجه الرأسمالية الأجنبية ، وخفض أسعار المواد الغذائية، وتخفيض الإيجارات .
٤) تكوين مجلس وطني للإشراف على إدارات الدولة (P.R.O./F.O.371 - 109810, 27th Sep, 1954).

ووزع منشور باسم رايات الشعب الكويتي يهاجم الحماية البريطانية وينتقد اللجنة التنفيذية. ويمكن تقسيم اتجاهات هذه البيانات والمنشورات على النحو التالي :

أ) منشورات النزعة الشيوعية والتي تصدرها اللجنة الوطنية لمحبي السلام ، التي تحث على النضال ومقاومة الاستعمار ومشروعات الدفاع الإنجليزي الأمريكي .
ب) منشورات العصبة الديمقراطية الكويتية وهي وطنية قومية معادية لبريطانيا والاستعمار، وتهاجم الفوضى والفساد في الإدارات الحكومية، وتنتقد شركات البترول ونفوذ الخبراء البريطانيين، وتهاجم اللجنة التنفيذية العليا، ولا تغفل الارتباط بالوطن العربي .
جـ) منشورات أو كتيبات فردية تستخدم نفس الأسلوب المعادي لبريطانيا ، والعبارات الوطنية التي تستخدمها العصبة الديمقراطية الكويتية، وكذلك تهاجم اللجنة التنفيذية (P.R.O./F.O.371 - 109810, 21/8/1954) .

وهكذا اتفقت هذه البيانات على نقد الوجود البريطاني والفوضى الإدارية ، ولم يكن هناك تنظيم حزبي شيوعي كويتي، غير أن بعض العناصر غير الكويتية هي التي كان لها علاقة بهذا الفكر. وقد كان أكثر الكويتيين يميلون إلى الاتجاه القومي والوطني الإسلامي .

وكانت هناك مجلة الإرشاد الإسلامي ، التي تعالج موضوعات في القومية العربية بالإضافة إلى الدين والشئون المحلية . وهي ذات علاقة بجماعات الإخوان المسلمين في مصر. ونشرت مقالات ناقدة للأوضاع الداخلية. وهناك أيضاً مجلة البعثة التي تصدرها إدارة بعثات الكويت بمصر، ويحرر الطلبة أكثر موادها. وتعتبرها السلطات البريطانية معادية، وأنها مجلة للقومية العربية المتطرفة ، مع أنها لم تكن متطرفة ، وكانت تهتم بالشئون المحلية كثيرا، وتنتقد وجود الخبراء الإنجليز، وشركة البترول، وغير ذلك من القضايا الوطنية . وهناك أيضا مجلة الإيمان لسان حال النادي الثقافي القومي .

كانت السلطات الكويتية تصادر أحيانا الأعداد التي تنشر فيها مقالات تنتقد الأوضاع الداخلية بشدة، أو تهاجم الوجود البريطاني بشكل عنيف (P.R.O./F.O.371 - 109810, 16th Sep, 1954) . واتسمت مقالات هذه المجلات بالحس الوطني القومي، والنقد البنّاء الموضوعي، ولكن السلطات البريطانية كانت قلقة من هذا الوعي والنقد .

غير أن حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم كان يرى أنه لاضرر من هذه المجلات مادامت لا يتعدى نقدها الحدود، ولكن إذا وصل الأمر إلى تخطي حدود النقد المعقول، أو نشرت في مطبوعات فإن الأمر يختلف (P.R.O./F.O.371 - 109810) . ولكن لم تكن الحكومة البريطانية قادرة على الحيلولة دون حتمية هذا التغير واهتزاز وضعها. ونستعين هنا بتقرير وضعه المستشار الاقتصادي في المقيمية البريطانية في الخليج، الذي قام بزيارة للكويت وشرح في تقريره الأوضاع، وأهداف الحكومة البريطانية، وبعض المقترحات . وجاء في التقرير، إنه طالما أن دخل الدولة يوزع توزيعا يناسب مختلف الطبقات، فلا داعي للإصلاحات والمناظر الخلّابة أو المساواة الاجتماعية ، فالمرء يريد مستوى معيشة مرتفعا معبرا عنه بصحة أفضل ، وبالتعليم والمسكن والدخل الحقيقي، واستقرار الحكومة والعدالة والحرية وعدم الحبس الجزافي .

ثم ينتقل إلى أهداف الحكومة البريطانية في الكويت التي تدور في نفس الفلك التي كانت فيه منذ اكتشاف البترول وهي :

أ ـ السماح لشركة البترول أن تنتج بترولا وتشحنه من الكويت دون مضايقات ، ألّا تسوء شروط الترخيص .
ب ـ يجب أن يعود الجزء الأكبر من دخل الاسترليني الذي يدفع للكويت إلى منطقة الاسترليني .
جـ ـ إن مكانة بريطانيا كقوة حامية يجب ألّا تضعف نتيجة لوجود حكومة تتعرض للنقد بالكويت .

ولكي يتم إحراز الهدف الأول ، لا بد من إيجاد حكومة مستقرة تقبلها غالبية الكويتيين. بل ـ

كما يقول التقرير ـ إذا أمكن وجود حكومة تقبلها كل منطقة الشرق الأوسط ، حكومة شرعية مستقلة، قد يكون لها اتجاه خاص بها ، وقد تنجح في بعض الأحيان في إحباط المصالح البريطانية، ولكن هذا أفضل من حكومة أكثر مقاومة للمصالح البريطانية ويمثلها كويتيون معارضون .

ولكن المستشار نبه إلى أنه يجب ألاّ تضغط السلطات البريطانية، وتستعجل الثراء السريع، فالكويتيون يعرفون سر الاهتمام البريطاني بهم. وعلى السلطات البريطانية أن تكون أكثر صراحة بشأن ما تهدف إليه في محادثاتها مع الكويتيين .

من ناحية أخرى ، فإن النفوذ البريطاني سيكون أقوى وأكثر فاعلية إذا تجنبت السلطات البريطانية التهادي في النصح، ولم تتدخل إلا عند الضرورة، وحين تتشابك مصالحها الأساسية . أما الضغط والتدخل في موضوع الإصلاحات من أجل الإصلاح ذاته فيعتبر تهورا، ومن الأفضل إعطاء الكويتيين مهلة من الوقت ليكيفوا الأشياء بطريقتهم الخاصة. واعترف المستشار أن النفوذ البريطاني في الكويت أصبح مقيداً بشدة بدرجة تدعو للدهشة (P.R.O./F.O.371 - 104264, 26th Oct, 1953) .

على أي حال ، فإن هذه التقارير والمقترحات التي تضمنتها لم تؤت ثمارها ، فقد ظل النفوذ البريطاني يتعرض للمشكلات، إذ استقال المهندس هاستيد في ابريل ١٩٥٤ في أعقاب مناقشة جرت بين حاكم الكويت والوكيل السياسي، حيث أعرب الشيخ عبد الله السالم عن ألمه العميق بسبب ممارسات هاستيد، فقرر هاستيد الاستقالة بدلا من الانتظار حتى نهاية العام (P.R.O./F.O.371 - 109810, 29th Oct 1954) . ومن ناحيته ، أوقف الشيخ عبد الله السالم كل العقود مؤقتا ، ريثما تضبط عملية التكاليف التي تتطلبها التنمية ، وتوضع الأسس الثابتة لإنجازها (P.R.O./F.O.371 - 109806, 21th August, 1954) . وكان قد أصدر في مارس قراراً بوقف أوامر الصرف لضبط النفقات الحكومية. وهكذا لم يكن الشيخ عبد الله السالم يريد إعطاء الحكومة البريطانية فرصة للتدخل في شئون الكويت.

أوجست السلطات البريطانية خيفة من هذه التطورات ونتائجها، فظلت تعمل من أجل أن يقبل الشيخ عبد الله السالم تعيين مستشار بريطاني. وقد بلغ من رغبتها في بلوغ هذا الهدف، أن راحت تفكر بنوعية رد حاكم الكويت إذا ما خيّر بين قبول تعيين المستشار أو فقد الحماية . أما الوكيل السياسي فقد رأى أنه في حالة ما إذا طلبت الحكومة البريطانية من حاكم الكويت أن يختار بين الحماية والمستشار فقد يدعوها إلى تنفيذ تهديدها . ويعتقد الوكيل السياسي أن الوضع في الكويت مقارنة بأجزاء أخرى من الشرق الأوسط «صحي جدا». من ناحية أخرى، فقد عبّر عن دهشته من السرعة التي يتعلم بها الكويتيون عناصر إدارة الأمور التي ازدادت تعقيدا في السنوات الثلاث الأخيرة (P.R.O./F.O.371 - 109807, 9 Feb 1953) .

التنظيم الداخلي

كان لنشاط الأندية الثقافية والنقد العام أثره القوي في إجراء العديد من محاولات الإصلاح

الداخلية. فقد أعلن الحاكم العودة إلى مبدأ انتخاب مجالس الدوائر الحكومية، وهي المعارف ـ الصحة ـ البلدية ـ الأوقاف ـ الأيتام لتقديم المشورة للحاكم، والمساعدة على إحداث الإصلاحات المطلوبة. وقد تم تقسيم مدينة الكويت إلى خمس دوائر. وقام الحاكم بتعيين لجنة انتخابية وخاصة للإشراف على الانتخابات تحت رئاسة الشيخ عبد الله الجابر رئيس المعارف والمحاكم. وتتألف اللجنة من ثمانية من كبار التجار، بالإضافة إلى سكرتارية الحاكم. وكان على اللجنة أن تختار رجلا من كل دائرة، وهذا بدوره يختار معاونا له، والاثنان عليهما اختيار الناخبين في دائرتهم، الذين كان من المتوقع أن يصل عددهم في ذلك الوقت إلى خمسة آلاف ناخب (P.R.O./F.O.371 - 109810, 1953 - 1954).

وأجريت انتخابات مجالس المعارف والبلدية والأوقاف خلال شهر ابريل ١٩٥٤م. ولكن مبدأ الانتخابات تعرض إلى بعض العقبات. وفي يونيه ١٩٥٤، عقب عودة الشيخ عبد الله السالم من إجازة في الخارج إلى البلاد، تقدمت إليه مجموعة من التجار بعريضة يشكون فيها من التبذير في الإنفاق، وعدم الكفاءة في الإدارات الحكومية، وعدم فاعلية الانتخاب المكشوف لمجال الدوائر. وتذمر التجار أيضا من عدم وجود قيود على الهجرة إلى الكويت. وبعد إجراء المشاورات اللازمة طلب الحاكم أن يتم اختيار شخصين من كل مجلس منتخب (المعارف ـ البلدية ـ الأوقاف)، أي ستة أشخاص واثنين من أفراد الأسرة الحاكمة. وتكون مهمة المجلس الجديد تقديم النصيحة والمشورة للحاكم في كل الأمور، ويستمر المجلس لمدة عامين. ولكن المطلب كان مضاعفة عدد أعضاء المجلس بحيث يصل إلى اثني عشر عضوا. وقدم مندوبو المجالس المنتخبة عريضة طالبوا فيها بتشكيل مجلس استشاري، لتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم، ولكي يساعد الحاكم في إدارة شئون البلاد[٩].

اللجنة التنفيذية العليا

أصدر الحاكم في ١٩ يوليو ١٩٥٤ مرسوماً أميرياً برقم ١/٥٤ أعلن فيه عن تشكيل اللجنة التنفيذية العليا من ستة أشخاص، تقوم بعملية تنظيم عام لكل الإدارات الحكومية، وتكون مسئولة أمام الحاكم مباشرة. وقد جاء تشكيلها إحباطا لكل محاولات إجراء الانتخابات. وقد شكلت من الأسرة الحاكمة من الشيخ جابر العلي، الشيخ صباح أحمد الجابر، والشيخ خالد عبد الله السالم، وعبد اللطيف النصف، وعزت جعفر، وهو من سكرتارية الشيخ. وفي ذلك الوقت، كان أعضاء المجالس المنتخبة الثلاث المعارف ـ البلدية ـ الأوقاف. قد رفضوا التعاون مع الحكومة فتولت اللجنة مهام تلك المجالس وحاولت اقناع أربعة أشخاص [١٠] تولى مسئوليات تلك المجالس، ولكنهم رفضوا، مما أدى إلى تأزم الوضع مرة أخرى.

جاء تشكيل اللجنة التنفيذية العليا في وقت ازدادت فيه المطالبة من المعتدلين قبل غيرهم من أجل إفساح المجال للمشاركة الشعبية في إدارة شئون البلاد. وجاء تشكيلها ضربة لمبدأ الانتخاب الذي كان يسعى إليه الكثيرون في الوقت الذي كان فيه الأهالي يتطلعون إلى تشكيل مجلس استشاري. ولكن الشيخ عبد الله السالم أراد من تشكيلها إيجاد جهاز رسمي يقوم باتخاذ إجراءات للإصلاح العام.

وعلى أي حـال، اتخـذت اللجنة قرارات هامة وحساسة يأتي في مقدمتها إعلانها في ٢٠ يوليو ١٩٥٤ ، الذي أكدت فيه الأمر الأميري الذي ينص على أن كل الأرض خارج خط التنظيم، والمملوكة بطريق المنح تعتبر من أملاك الدولة، ولا يحق لأحد مهما كان أن يمتلك فيها أرضا أو يبيعها ، وأن الأرض الممنوحة من ١٩ اكتوبر ١٩٥٣ لا يمكن بيعها أو تسجيلها ، وللدولة الحق في استردادها إذا دعت المصلحة العامة إلى ذلك .

كما أجرت اللجنة التنفيذية بعض الإصلاحات، واهتمت بنظام الموظفين ، حيث أتمت بالتعاون مع الـدوائـر الحكـومية وضع نظام الموظفين والتعاقد في أواخر عام ١٩٥٤ . وتم تصنيف الوظائف ووضعها في الدرجات المنصوص عليها في نظام الموظفين الذي صادق عليه الحاكم في ١٣ ديسمبر من نفس العام .

كما اهتمت بالجهاز المالي، وقررت انتداب خبير لتولي شئون المحاسبة، كما استقدمت خبيرا فنيا لدائرة تسجيل الأملاك لتنظيمها وإلحاقها بإدارة المالية (سجل الكويت اليوم، يناير ١٩٥٦) . ومن القرارات التي اتخذتها اللجنة ، إعادة تنظيم دائرة الأشغال العامة ، وتسفير الأجانب الذين لا عمل لهم في الكويت، ومن لا كفيل له أيضا.

ولكن اللجنة واجهت بعض العقبات، وعدم التعاون كما أشرنا من قبل، فلم يقبل رئيس دائرة الأمن العام الشيخ عبد الله المبارك التعاون معها معترضا على كون عزت جعفر أحد أعضاء اللجنة (P.R.O./F.O.371 - 109810, 29th Oct, 1954) ، كما أن عددا من التجار والوجهاء تقدموا إلى الشيخ باقتراح زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى اثني عشر عضوا، نصفهم من الأهالي والنصف الآخر من الأسرة الحاكمة . ولكن لم يجد هذا الاقتراح قبولا لدى الشيخ عبد الله السالم .

من جانبها، اعتبرت السلطات البريطانية اللجنة التنفيذية إنجازا طيبا، وأنها أحسن محاولة قام بها الكويتيون لكي يجعلوا بيتهم أحسن نظاما. مما يعني أن الشيخ عبد الله السالم يرغب في الاستمرار في الإصـلاح والتنمية والتطوير (P.R.O./F.O.371 - 109810, 27th Sep, 1954) . بيد أن ما أزعج السلطات البريطانية هو اتجاه اللجنة إلى رفض تعيين مستشارين بريطانيين .

أراد الشيخ عبـد الله السـالم من تكـوين اللجنـة إجـراء الاصلاحات العامة ، والقضاء على المصـالـح الخـاصـة المتصارعة . ويشير الوكيل السياسي إلى حماسة أحد أعضاء اللجنة وهو الشيخ جابـر العـلي ، وأنـه يريد تحقيق الاصـلاحـات بالفعـل ، والقضـاء على الصراعـات الشخصية (P.R.O./F.O.371 - 109810, 19th Oct, 1954) .

وكانت الرغبة بين بعض التجار والشباب الكويتي تقليص سلطة رؤساء الدوائر وتشجيع سلطة المجـالس المنتخبة (P.R.O./F.O.371 - 109810, 26th July, 1954) ، وخاصة أن استقالة المجالس المنتخبة لم تسمح للأهالي بالمشاركة في إدارة شئون الدولة، وأصبح المدى الذي تصل إليه مطالبهم

محدودا جدا. وقد ظهر النقد لهذه الأمور في النوادي الثقافية والمجلات، وأصر الجميع على ضرورة إجراء الانتخابات وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية .

وكان رأى المسئولين في البنك البريطاني للشرق الأوسط «أن من الأفضل للسلطة في الكويت أن تسمح للمواطنين المحافظين بنصيب من الحكومة بدلا من أن تضطر للإذعان إلى مظاهرات الطلبة غير المسئولة خلال عام أو اثنين من الآن (P.R.O./F.O.371 - 109810, 29th Oct, 1954) .

إذن ، كان لابد من إحداث التغيير والتطوير في أسلوب إدارة شئون الكويت، ولم يعد الأسلوب التقليدي يلائم أوضاعها، وأصبح الناس يريدون خدمة مدنية فعالة، ونظاما إداريا حديثا. وقد راح الأهالي يضغطون على الشيخ عبد الله السالم بغية التخفيف من سلطة رؤساء الإدارات، حيث طلبوا تشكيل جمعية بالانتخاب، إلا أن الشيخ عبد الله السالم اقترح تكوين مجلس شورى من المجالس الإدارية المنتخبة (P.R.O./F.O.371 - 109810, 5th August, 1954) .

ويمكن التمييز في الكويت في ذلك الوقت بين مجموعتين، كل مجموعة تطالب بطريقتها بحكومة نيابية :

المجموعة الأولى تتألف من التجار ولهم مكانة، ويتمتعون بالقوة بسبب ثروتهم، والمجموعة الثانية تتألف من المثقفين الشباب، وهم أهل الطليعة والفكر.

ولم يعد لهؤلاء التجار الثقل الاقتصادي الذي كانوا يتمتعون به قبل اكتشاف البترول في الكويت، كما كان حين كانت الإمارة تعتمد على الجمارك والتجارة الخارجية أساساً ، فقد أصبح الثقل المالي بيد الحكومة، إلا أنهم ظلوا يلعبون دورا هاما في مجريات الأحداث. وكان حاكم البلاد الشيخ عبد الله السالم على علاقاته الطيبة القديمة مع التجار، فهو رئيس أول مجلس تشريعي تم تشكيله بالانتخاب في عام ١٩٣٨ . وأثّر الإبطاء والتمهل في أعمال التنمية في حجم تجارتهم تأثيرا كبيرا ، وهم يطالبون بنصيب في ترتيب الحكومة .

أما بريطانيا ، فقد كان يهمها تقليص المشاركة الشعبية في إدارة شئون البلاد. فقد كانت تتميز بإرادة الاستقلال لما تشكله من قوة ضاغطة، كما أن بريطانيا كانت لها تجربة سابقة مع المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ ، الذي كان ضد الوجود البريطاني ، ولذلك اعتبرته بريطانيا من المجالس المتطرفة. وكانت تريد العمل دون رقابة شعبية. وقد قادت المجموعة الثانية ـ الطليعة وأهل الفكر ـ المعارضة ضد الأوضاع الداخلية، هذا الشباب الذي أنهى تعليمه وعاد إلى الكويت يحمل الكثير من الأفكار والاتجاهات السياسية ، ولكن أكثرها نشاطا في ذلك الوقت كان بلا شك الاتجاه القومي، كما أن هؤلاء كانوا متأثرين بأخبار ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر وأهدافها التي تعرف عليها الأهالي في الكويت سواء من خلال الإذاعات العربية أم الصحف العربية والمجلات .

إذن، كما تعتقد السلطات البريطانية، فإن الحل يكمن في إفساح المجال أمام التجار لمزيد من

الكسب، وتوفير الوظائف للشباب الذي أنهى دراسته[١١] . كما أنها كانت تريد ـ في حالة تشكيل مجلس استشاري ـ أن يكون فيه ممثل بريطاني (P.R.O./F.O.371 - 109807,1954) . ونتيجة لهذه الأوضاع، ولاستقالة هاستيد منسق التنمية، فقد بدأت المخاوف البريطانية من احتمال أن تملأ هذا الفراغ شركات أجنبية كالهولندية مثلا، التي قدمت بالفعل خطة لدائرة الأشغال العامة لتوجّه بموجبها التنمية في الكويت، وكذلك كانت تخشى من تدخل الدول العربية، في مسألة الحماية البريطانية . وإزاء كل هذه التطورات كان أمام البريطانيين إما القيام بمحاولة مد الكويت بمستشارين ، يتم تحت نفوذهم استئناف برنامج التنمية على أسس ترضى عنه بريطانيا، أو التنسيق مع البنك الدولي ليرتب بعثة مسح إلى الكويت تضع بدورها تقريرا رسميا للتخطيط في المستقبل. ولكن حتى هذه المبادرة لو تمت ستلحق الضرر ببريطانيا، إذ إنها ستؤدي إلى تصدع الوضع البريطاني في الكويت، كما أن وزارة الخزانة البريطانية تعارض زيارة البعثة إلى الكويت لأنهم في الوزارة لا يريدون للبنك الدولي أن تصل يداه إلى أموال الكويت التي تستثمر في لندن .

وهكذا اكتفت السلطات البريطانية بالقول إن هذا الموقف المعارض يجب التخلي عنه إن عاجلا أو آجلا . (P.R.O./F.O.371 - 109806, 18th August, 1954) .

وهكذا كان الوجود البريطاني في الكويت يتعرض للنقد العام الذي عبرت عنه المجلات الكويتية، فقد راحت تنتقد المتعاقدين البريطانيين الذين لم تظهر لأعمالهم نتائج محددة في العمل التنموي (P.R.O./F.O.371 - 109806, 12th Aug. 1954) .

أما على صعيد التنظيم الداخلي فقد استقالت المجالس المنتخبة في النصف الثاني من عام ١٩٥٤، وحلت محلها مجالس معينة، وتم تأليف مجلس أعلى في فبراير ١٩٥٩ ضم عددا من رؤساء الدوائر الحكومية، تساعده هيئة تنظيمية مؤلفة منذ عام ١٩٥٨ من ذوي الرأي والخبرة من المجالس المنتخبة السابقة، ومن الإدارة الحكومية ومن ممثلين من أعضاء المجلس الأعلى . وترفع هذه الهيئة قراراتها إلى الأمير ليتم تنفيذها بعد موافقته عليها (الحسن ، دون تاريخ : ١٥٨ ـ ١٥٩) وكان المجلس الأعلى بمثابة مجلس وزراء. كما طلبت الكويت في عام ١٩٥٩ من البنك الدولي أن يرسل بعثة اقتصادية في مارس ١٩٦١ لمساعدة حكومة الكويت في تحسين أدائها وخططها المستقبلية، ووصلت البعثة بالفعل ووضعت تقريرها (P.R.O./F.O.371 - 104260, 1965) .

وسارت الكويت بعد ذلك في وضع القوانين والأنظمة وتنظيم الدوائر الحكومية منذ عام ١٩٥٩ . وفي أعقاب إعلان استقلال الكويت في يونية ١٩٦١ وإلغاء اتفاقية الحماية البريطانية، تم انتخاب المجلس التأسيسي، ومهمته مناقشة مسودة الدستور ، الذي أقر في ٩ نوفمبر ١٩٦٢ ، واعتمده الحاكم في ١١/١٢ من نفس العام، وأجريت انتخابات عامة لانتخاب مجلس الأمة، وبدأت الكويت السير في طريق توسيع قاعدة المشاركة السياسية. وأصبح الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لبريطانيا التي تقلص نفوذها شيئا فشيئا .

الخاتمة

في ضوء مصالح بريطانيا البترولية والاقتصادية في الكويت، كان لابد للسياسة البريطانية أن تسعى بمختلف الوسائل للمحافظة على هذه المصالح، ولاسيما أن العائدات النفطية بدأت تتدفق ابتداء من عام ١٩٤٦. ومما سهل الأمور أمام بريطانيا للتوصل إلى ذلك هو عدم تمتع الكويت آنذاك بنظام إداري متماسك، فالإشراف على الشؤون المالية كان ضعيفا، وتعترضه الكثير من العقبات، ولم تكن هناك رقابة صارمة على الإدارات المختلفة، حيث ساد التنافس الشديد بين رؤسائها. فقد حرصت السلطات البريطانية على تمهيد الطريق أمام خمس شركات بريطانية للحصول على عقود عمل في مجالات تنموية كويتية مختلفة. ولكن الحكومة الكويتية أعلنت في عام ١٩٥٣ أنها ستتبع أسلوب المناقصات الحرة العلنية، مما وجّه ضربة مباشرة للسياسة الاقتصادية البريطانية في الكويت. حيث فقدت هذه الشركات الكثير من مصالحها وأرباحها. وقد جاء هذا القرار بناء على رغبة عامة وضغط شعبي، بالإضافة إلى أن الحاكم نفسه لم يكن راضيا عن هذه السياسة. وقد أيده في ذلك العديد من رؤساء الإدارات.

كان يهم الحكومة البريطانية أن تساند شركاتها من أجل الاستمرار في الانفراد بعقود التنمية الكويتية، ولكنها كانت تخشى أن يؤدي استمرار ضغوطها في هذه الناحية إلى دفع الكويت للوقوع في شباك الشركات العالمية المتربصة، ولاسيما الأمريكية منها.

وبعد توقف إنتاج البترول في عبادان، في أعقاب تأميم رئيس الوزراء الإيراني «مصدّق» لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية، التي كانت تمتلك بريطانيا نصف أسهمها، لجأت شركة بترول الكويت إلى زيادة إنتاج البترول، مما أوجد رد فعل محليا يطالب بضرورة الحد من استنزاف البترول وإنتاج كميات معتدلة لا تؤثر كثيرا على حجم الاحتياطي من البترول الكويتي (البعثة، ١٩٥٢ : العدد السادس).

لقد كانت الخمسينيات من أحرج الفترات التي مر بها المجتمع الكويتي، فقد أصبح هناك واقع جديد يفرض نفسه، إذ برزت الحاجة الماسة إلى توفير إدارة محلية متخصصة، لديها الخبرة والدراية في شتى المجالات. وهذا ما كان يتطلع إليه المجتمع الكويتي، الذي تولد لديه الحافز بمضاعفة أعداد المدارس وإرسال البعثات إلى الخارج للدراسة في الجامعات العربية والأجنبية.

وكانت السياسة البريطانية تسعى من جانبها إلى إيجاد نظام إداري يتفق ومصالحها، بحيث تسير التنمية في الكويت وفق ما يخدم المصالح البريطانية. وقد رأى البريطانيون أن استمرار الفوضى المالية وسياسة البذخ والإسراف قد يكون مبررا لظهور سخط شعبي يدفع الأهالي إلى طلب مساعدة خارجية من غير بريطانيا، ولذا فإن السياسة البريطانية اتجهت إلى المحافظة على الاعتدال في الإنفاق، إذ إن الإنفاق الحكومي يعني ضمان فائض للاستثمار في لندن. ورأت أن من الممكن تنظيم مسألة المالية والإنفاق في الكويت على أسس تضمن من ناحية تجنب السخط الداخلي والحد من الإسراف والتبذير، وتضمن من ناحية أخرى تدفق الاستثمارات الكويتية إلى بريطانيا.

لقد خشيت بريطانيا من أن تتأثر معاهداتها مع الكويت ومع إمارات الخليج العربي الأخرى التي تمنحها امتيازات اقتصادية وسياسية واستراتيجية بتطورات الأوضاع الداخلية، فأرادت أن تقيم جهازا من الموظفين البريطانيين لتدريب الكويتيين .

وسعت بريطانيا دون جدوى إلى تأمين موافقة الحاكم على تعيين مستشار لها في الكويت. ولكن حاكم الكويت آنذاك كان يميل إلى الحد تدريجيا من النفوذ البريطاني، فلم يكن من السهل على بريطانيا الحصول على موافقته على تأمين المزيد من الامتيازات والهيمنة الاقتصادية، فقد كان حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم يميل إلى اتباع أسلوب التشاور مع الكويتيين في إدارة شئون البلاد وتسيير شئونها. وكان يقول: «لن أكون في يوم من الأيام عمر الفاروق إلا أنني أسعى ما فيه طاقتي لأجعل الكويت بلدا يفخر بها أهلها بقدر ما أنا فخور بهم. ولن أقدم على عمل بدون مشورة، فمن استشار أمن مواقع الزلل» (البعثة ، ١٩٥٢ : العدد الرابع) .

الهوامش

(١) اعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية التي تمثل مكاتبات وتقارير رسمية بين المسؤولين البريطانيين في المنطقة وحكومتهم. وقد حصلت الباحثة على تلك الوثائق من مصدرين أساسيين هما : دار المحفوظات العامة «Public Record Office» والذي رمزنا له في متن البحث بـ (P. R. O.) للاختصار ـ وهو يحتوي على مجموعة هائلة من الوثائق ، أما المصدر الثاني فهو India Office Political and Secret Library وقد رمزنا له في متن البحث بـ (I. O. L) للاختصار .

(٢) انظـــر :
F-O- 371/82003 - 029467 Residency - Bahrain - June - July 1948. وكانت شركة بترول الكويت خلال عام ١٩٤٩ قد صدّرت من بترول الكويت الخام إلى الخارج أكثر من اثني عشر مليون طن ، وكان قسم منه إلى اليابان والسويد والقسم الأكبر إلى بريطانيا وأمريكا وفرنسا و٢٥٪ منه إلى إيطاليا وهولندا وغيرها من دول العالم. (البعثة ، السنة الرابعة ـ العدد الثاني ـ جمادى أول ، ١٣٦٩ فبراير ١٩٥٠م) .

(٣) ترجمة رسالة بتاريخ ٣ جمادى الأول ١٣٦٩ الموافق ٢١ فبراير ، ١٩٥٠ ، من حاكم الكويت إلى المقيم السياسي في الخليج، البحرين . F-O-371-82029-029467

(٤) موجه إلى رسالة البحرين رقم : ٧٤ في ٤ فبراير وتكررت لإبلاغ وزارة الخارجية F-O-371 - 82029 - 29467
65 14/Feb./1950

(٥) ترجمة رسالة رقم : ٣٩٦٦ في ٢١ فبراير ١٩٥٠ من سمو الشيخ عبد الله السالم حاكم الكويت إلى الوكيل السياسي F-O-371-82029-029467 .

(٦) أهمية الكويت F-O-371 - 104329 - 81795 .

(٧) لقد ارتبطت عملية بناء هذه المدرسة بالإسراف في التكاليف، وكما ذكرت مجلة البعثة في عددها الثامن عام ١٩٥٢ تقول «فقد أصبحت كالخزانة فمنذ زمن بعيد نسمع أنها في السنة القادمة ستفتح أبوابها، وتمضي السنة والأخرى ولا تفتح إلا أبواب خزانة دائرة المعارف للصرف على تلك البالوعة التي لا يعلم إلا الله كم تكلفت إلى حد الآن، وكم

ستكلف. كما انتقدت المجلة موافقة مجلس المعارف على منح الشركة ١٥٪ على التكاليف لأن هذا يعني رفع تكاليفها التي قيل إنها وصلت إلى ٢٥ مليوناً . ولقد افتتحت المدرسة في ١٩٥٣ .

(٨) عدد تقديري ، حيث لم يكن قد أجري إحصاء للسكان في ذلك الوقت .

(٩) كان الناخب يملأ فراغات ورق الانتخابات بالأسماء المرشحة ويوقع عليها. انظر: د. غانم النجار، المرجع السابق ص ٣٦ .

(١٠) محمد النصف ـ عبد القادر الجاسم القناعي ـ أحمد البشر الرومي ـ عبد الله الشرهان انظر : د. غانم النجار ـ المرجع السابق ص ٤٩ .

(١١) الشعور الشعبي في الكويت يطالب بحكومة نيابية F-O-371 - 109815 - 81634 .

المراجع العربية

الحسن ، خالد **الكويت بأقلام نخبة من كتاب العرب**، دار الكاتب العربي.

النجار ، غانم **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٨٦م .

المجلات والدوريات **كاظمة**، السنة الأولى، العدد ٧ كانون الثاني، ١٩٤٩م.

البعثة، السنة الرابعة، العدد الثاني، جماد أول ١٣٦٩ ، فبراير ١٩٥٠م.

السنة السادسة، العدد الأول ربيع الثاني ١٣٧١ ، يناير ١٩٥٢م.

العدد الثاني، محرم ١٣٧٢ اكتوبر ١٩٥٢م.

العدد الرابع ، رجب ١٣٧١ ابريل ١٩٥٢م.

العدد الثامن، محرم ١٣٧٢ اكتوبر ١٩٥٢م.

العدد التاسع ، ربيع الأول ١٣٧٢ نوفمبر ١٩٥٢ .

دليل الغرفة التجارية ، سنة ١٩٦٤م .

سجل الكويت اليوم، حكومة الكويت، جمادى الثانية ١٣٧٥ ، يناير ١٩٥٦ ، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، بلاد العرب .

المراجع الأجنبية

(I) Public Record Office

F-O-371/68319	XC /A/5/91-British Middle East Office - Cairo 8th/ April/1948/. XC/A/5/91-The Residency in the Gulf - Bahrain 17th April/1948.
F-O-371/81795	Note on a proposal to establish an independent Residency at Kuwait - May 6 June 1953.
F-O-371-82003	029467 Residency - Bahrain - June - July 1948.
F-O-371-82029	029467-Political Agency Kuwait - 26th/Feb/1950.

	- 029467-British Residency - Bahrain 16th Feb. 1950.
	- 029467-British Residency - Bahrain 11th March 1950.
	- 029467 - Department Distribution No: 68 17th March 1950 to sir Hay.
	- 029467-14/Feb./1951, No. 45 Bahrain to Foreign Office.
	- 029467-14/Feb./1950, No. 55 from Abdallah Al-Salim to Political Agent.
F-O-371-98323	- 81795-Kuwait Administration for 1951 Conf.
F.O-371/104204	- 81593-Secret From Foreign Office to Bahrain- Residency No. 1225 October 13-, 1953.
F-O-371/104264	- 81593-Political Agency Kuwait 26th October 1953 to H.M. Treasury, London - Conf.
F-O-371-104266	- 81593-Political Agency Kuwait 26th October, 1953 to H.M. Treasury, London - Conf.
	- The Economic Development of Kuwait Report of a mission by the international Bank for Reconstruction and Development by the Bankings Press in the United State, 1865.
F-O-371-104272	- 81662 - Minutes-Ross 1953.
	- 81662 - Draft Foreign Office Papers on H.M.S. Position in Kuwait.
	- 81662 - Kuwait draft Foreign Office Papers on H.M.S. Government.
	- 81662 - Conf. from Pelly-Kuwait to Foreign Office, No. 85. 29th March 1953.
	- 81662 - 1st April 1953.
	- 81662 - Political Agency Kuwait Pelly 18th June 1953.
	- 81795 - EA 110320 Confidential - Draft Submission to Ministers-Kuwait.
	- 81795 - An account of Kuwait Sudden access to Wealth, her Majesty "Governments Relations with Kuwait of the Present Problems".
F-O-371/104326	- 13 April 1953 Personal and Confidential
	- Personal and Secret-Cricton to Maj-General Hasted State Development Department-Kuwait 13 April 1953.
	- Secret-Kuwait Person Dixon-May 5 1953 Eastern Department
	- Ross to Foreipn Office 16 April 1953.
F-O-371/104327	- 81795 - EA - 1103/20 Confidential Draft Submission to Ministers Kuwait. 1952.
	- 81792 - An Account of Kuwait Sudden Access to Wealth her Majesty "Governments' relations with Kuwait of the present problems.
F-O-371-104328	- 81795 - British Middle East Office - Political Division 17th June, 1953 No. 20, 11047/01/53 Secret.
	- 81795 - British Middle East Office 12 June 1953, No. 20, Secret.
	- 81795 - Summary of Conclusions and recommendations 12 June, 1953.
F-O-371-104329	- 81795 - Foreign Office June 1953.
	- 81795 - In Kuwait.
	- 81795 - Political Agency Kuwait 18th July 1953. No. 95/83/53.
	- 81795 - From Pelly Kuwait, No. 220 9th August 1953.
	- 81795 - Political Agent Pelly Kuwait of Foreign Office No. 224, 11th August 1953.
	- 81795 - The British Bank of the Middle East, London to Person Dixon Foreign Office 19th October 1953.
	- 81795 - From Logan - draft Submission to Minister of State on Kuwait 3rd, July 1953.

F-O-371/104330
- 81795 - Translation of Letter from H-H the Ruler of Kuwait to H.M. Political Resident - 2nd Dhil Hejja 13/1953.

F-O-371/107330
- 81795 - British Residency - Bahrain 20th August, 1953. No. 79 Secret.
- 81795 - Political Agency - Kuwait Secret Memorandum of Points Made by Shaikh Fahad in Conversation with Crichton 21 September 1953.
- 81795 - British Residency - Bahrain 20th August 1953.

F-O-371-109806
- 81662 - 18th August 1954.
- 81795 - British Residency - Bahrain Conf. August 12th 1954.

F-O-371-109807
- 81593 - Arabia Fa - 101513 - 1954.
- 81593 - Political Agency - Kuwait 9th February, 1953.

F-O-371-109810
- 81583 - Political Agency - Kuwait 27th September 1953. Confidential to Samuel Esq. Foreign Office. Eastern Department, London.
- 81583 - Kuwait Democratic League 21/8/1954.
- 81583 - Political Agency Kuwait 16th September 1954, despatch No. 38 Confidential to Burros-British Residency - Bahrain.
- 81583 Communism in Kuwait Confidential.
- 81583 - The British Bank of Middle East, London: 29th October 1954 to Eastern Department Foreign Office, London.
- 81583 - Confidential No. 14 Political Agency - Kuwait to Anthony Eden the Secretary of State for Foreign Affairs.
- 81583 - From Pelly - Kuwait.
- 81583 - The British Bank of the Middle East - London to Eastern Department Foreign Office, London 29th October 1954.
- 81583 - Political Agency - Kuwait, September 27th 1954 Confidential to Samuel Esq. Foreign Office Eastern Department, London.
- 81583 - Political Agency - Kuwait No. 54 19th October 1954.
- 81583 - Political Agency - Kuwait, July 26th 1954, Despatch No. 32. Confidential to Sec of State Foreign Office.
- 81583 - The British Bank of the Middle East - London 19th October 1954 to Eastern Department - Foreign Office.
- 109810 - 81583 - Political Agent - Kuwait 5th August 1954 London.

F.O.371/109815-81634

F-O-371/191260
- 81724 - Political Agency Kuwait 16th October 1951.

I.O.L
- 1-O- No. 8/15/1/30 - From Sheikh Ahmed Al-Jaber to Political Agent, 1946. 1946.

I.O.L.
- 1-O-R/15/5/"217 - The Political Agency - Kuwait, 4th June, 1946 Confidential No: C/367 - Subject Adviser for Kuwait to Political Resident- Bahrain.

The Anglo-Kuwaiti Relations: Their Transformation byOiland Foreign and Native Political Changes

Najat Abdul Qader Al-Jasem
Kuwait University

The aim of this study is to investigate the nature of the Anglo-Kuwaiti relations during one of the most critical eras of kuwait history. It was the era which witnessed the beginning of oil exportation and initiating the great socio-economic transformation of Kuwait.

Throughout their relations with Kuwait, the British realized the strategic importance of this region. So, they made several attempts to reinforce their influence over kuwait as long as possible. They proposed the appointment of a British Financial adviser, but it was rebuffed by Shaikh Ahmed Al-Jabir.

The attitude of his successor Shaikh Abdullah Al-Salem towards a similar proposal was indentical. The British were deeply concerned about the deterioration of their influence in Kuwait: They realized that the national elements were the real moving force behind the rise of anti-British tendency in the country.

This study has been undertaken with the primary assistance of a number of several other documented sources.

The Kuwaiti original sources have also been consulted.